



الرئيس: السيد جان بينغ (غابون)

المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/59/206)، وأسباب الصراع في أفريقيا (A/59/285)، وتقريره عن الملاريا (A/59/261). ونشاط الأمين العام الرأي القائل إن البلدان الأفريقية أظهرت الإرادة السياسية لمواصلة تنفيذ الشراكة الجديدة، وأن شركاء الأفارقة مستعدون لدعم جهود البلدان الأفريقية من أجل إصلاح سياستهم الاقتصادية الكلية وتحسين الديمقراطية والحكم.

لقد بُذل جهد كبير لدعم الديمقراطية في أفريقيا وتعزيز منع نشوب الصراعات وتسويتها. وبُذلت جهود مماثلة للاستثمار في الموارد البشرية وتلبية الاحتياجات الأساسية للشعوب في مجالات الصحة، والتعليم، والحصول على مياه الشرب، والسكن اللائق. ولكن، ورغم هذه الجهود المنتظمة لتهيئة بيئة وطنية مؤاتية تفضي إلى الاستثمار والنمو المستدام، ما زالت أفريقيا تعاني من صعوبات حمة تعوق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية قد تعرض للخطر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البندان ٣٨ و ٤٦ من جدول الأعمال (تابع)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

تقرير الأمين العام (A/59/206)

(ب) أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا

تقرير الأمين العام (A/59/285)

٢٠٠١ - ٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا

تقرير الأمين العام (A/59/261)

السيد بن ملوك (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بداية،

أود أن أشكر الأمين العام على تقاريره الوافية عن التقدم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الجمعية العامة في عام ٢٠٠٢، بأن تقدم الدعم اللازم لتنفيذ تلك المبادرة وأن تفي بالتزاماتها الدولية، لا سيما تلك المتعهد بها بموجب توافق آراء موننتيري. وبتحديد أكبر، ينبغي اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق الأهداف والمستويات المحددة للمساعدة الإنمائية الرسمية بتخصيص نسبة مئوية من إجمالي الناتج القومي بغية حل مشكلة الديون الخارجية، وفتح الأسواق أمام صادرات البلدان الأفريقية، وتعزيز الاستثمارات وتيسيرها في تلك البلدان، ودعمها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي هذا الصدد، يشير تقرير الأمين العام إلى زيادة طفيفة في مستوى المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا: فقد زادت من ١٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٣ بليون دولار تقريباً في عام ٢٠٠٣. وإننا نرحب بهذا التوجه الإيجابي ونشجع المانحين على مواصلة بذل جهودهم من أجل تحقيق الأهداف الدولية المحددة.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتأكيد دعمنا للجهود التي يبذلها مختلف الشركاء الإنمائيين لاستكشاف سبل جديدة لتعبئة موارد مالية إضافية. ونرحب أيضاً بمبادرة البرازيل وفرنسا وشيلي وإسبانيا فيما يتصل بالقضاء على الفقر والجوع، ونرحب كذلك باقتراح الفريق العامل التقني بشأن إيجاد طرق جديدة للتمويل. وينبغي للجمعية أن تعكف على دراسة تلك الاقتراحات بجدية.

إن استمرار الفقر قد يهدد كل جهود البلدان الأفريقية التي تعهدت بتنفيذ قيم الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ومبادئها من خلال مضاعفة جهودها للنهوض بالديمقراطية والحكم السديد وحقوق الإنسان وإصلاح سياساتها الاقتصادية العامة. وفي الوقت الحالي، لا يزال الفقر يمثل أحد التهديدات الرئيسية للاستقرار والأمن في مناطق عديدة، بل في العالم بأسره. وعلينا أن نوحّد صفوفنا وأن

إن تقرير الأمين العام عن متابعة تنفيذ إعلان الألفية (A/59/282) يعطينا صورة واضحة عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا. وتسير كل مناطق العالم على الطريق الصحيح نحو تحقيق تلك الأهداف، باستثناء أفريقيا، التي تفاقم فيها الفقر. فأكثر من نصف السكان الموجودين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعيشون على أقل من دولار يوميا. وما زالت معدلات النمو في البلدان الأفريقية منخفضة جدا بالنسبة لهدف خفض الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. ومعدل النمو الذي شهدناه عام ٢٠٠٣ وبلغ حوالي ٣,٦ في المائة، وهو بعيد تماما عن هدف التوصل إلى معدل نمو سنوي مقداره ٧ في المائة.

وتعاني أفريقيا من تأخر هائل في مجالات البنية التحتية الأساسية، والمستشفيات، والطرق، والموانئ، والشبكات الكهربائية والهاتفية. وتعاني القارة من أخطر أنواع الأمراض المعدية، إذ يهدد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا الأفارقة والتنمية المستدامة لأفريقيا. ووفقا للأمين العام، قد يزعزع الإيدز استقرار البلدان الأفريقية ويجهض قدرتها على حماية مواطنيها وحدودها وجهودها لمكافحة الإرهاب. وهذه أمثلة على المعوقات والمشاكل الهيكلية التي يواجهها الزعماء الأفارقة يوميا.

إن أكبر صعوبة تواجهها البلدان الأفريقية حتى الآن تكمن في نقص الموارد المالية. وبالفعل، فإن تعبئة الموارد الوطنية لا يكفي وحده لضمان تمويل مناسب لبرامج التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وتوطيد السلام وتعزيز التنمية المستدامة.

ويبقى الدعم الدولي أساسياً لإنجاح الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وقد تعهدت البلدان النامية في الإعلان بشأن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (القرار ٢/٥٧) الذي اعتمده

الصراع - المحتملة أو القائمة - في قارة ورثت حدوداً مصطنعة من الحقبة الاستعمارية.

وتضامناً مع أشقائنا الأفارقة، لن تدخر المملكة المغربية جهداً في سبيل النهوض بقضية السلام في أفريقيا، ومشاركتنا في مختلف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومبادرات الوساطة السياسية التي نقوم بها لبناء السلام في أفريقيا تشهد على ذلك. والمغرب يلتزم أيضاً ببناء تعاون إقليمي ودون إقليمي، إلى جانب تحقيق التكامل الاقتصادي، مما يدعم الثقة بين البلدان المتجاورة بصورة أكبر، ويسمح بإرساء أساس متين للسلام والتنمية المستدامين. ومبادرة المغرب لضمان حرية الوصول للصادرات للبلدان الأفريقية والاستثمارات المالية والتجارة الحرة واتفاقات التعاون التكنولوجي والاقتصادي المبرمة مع عدد من البلدان ستزيد من تدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدان الأفريقية وتساعدنا على التحرك صوب بلوغ أهداف الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

السيد إسماعيلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): إن النظر في البنود الثلاثة معاً بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والدعم الدولي لتلك المبادرة، وأسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، وعقد الأمم المتحدة لدحر الملاريا في البلدان النامية، هو اختيار حكيم. ومرد ذلك، بالأخص، إلى أن توقف كل من هذه المواضيع على الآخر يقتضي اتباع نهج متكامل لتحقيق فهم أفضل للقيود والاحتياجات الخاصة لأفريقيا في جهودها من أجل التنمية. ومن شأن هذا النهج أن يسمح للمجتمع الدولي بتوجيه وتنسيق واستهداف أفضل لتلك الجهود.

مع ذلك، وفي ضوء الخصوصية التي يتصف بها كل بند من البنود الثلاثة، من الأهمية بمكان أن يستمر تقديم

نقدم لأفريقيا الدعم والتضامن اللازمين لتمكينها من القضاء على الفقر والإحباط الذي تملك شعوبها، إلى جانب مكافحة الأسباب الكامنة للصراعات التي ما زالت تمزق شعوب أفريقيا، مع الأسف.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أولهاي (جيبوتي).

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي، لا تزال القارة منقسمة نتيجة للصراعات والأزمات السياسية. فمعظم الصراعات العسكرية في العالم تدور رحاها في أفريقيا. وكل المناطق دون الإقليمية في القارة تقريباً تتضرر جراء الصراع أو هي مهددة بذلك.

ويرحب وفدي بما ذكره الأمين العام في تقريره بشأن أسباب الصراع في أفريقيا، عن إحراز تقدم كبير في تسوية الصراعات في أفريقيا منذ عام ١٩٩٨. فليس هناك حالياً سوى ستة بلدان أفريقية يمكن اعتبارها في حالة صراع مسلح وقلّة قليلة أخرى تواجه أزمة سياسية عميقة. والتقدم المحرز في استعادة السلام في بعض مناطق أفريقيا يشهد على فعالية النهج الذي تتبعه المنظمة. فتعيين الأمين العام لوسطاء خاصين وإنشاء لجان خاصة لدراسة مصادر النزاع هي تدابير تمخضت عن نتائج، وبالتالي ينبغي دعمها.

مع ذلك، من الواضح أن جهود بناء السلام لا يمكن أن تكون كاملة الفعالية بدون أن تتعاون الأطراف المعنية فيما بينها، أي ما لم تحترم السلامة الإقليمية لكل بلد وتقدم مساعدة دولية كبيرة في كل مرحلة - بدءاً من توقف الأعمال القتالية، مروراً بالمصالحة الوطنية، بما في ذلك بناء السلام وعودة اللاجئين والنازحين - على أن ينفذ كل ذلك في إطار القانون الدولي. ونعتقد أن تطور التعاون الإقليمي ودون الإقليمي عنصر رئيسي في منع تصعيد الصراع والتنافس العرقي، وأنه يمثل أنجع السبل للتغلب على حالات

المبادرات، التي ينبغي تشجيعها ودعمها، عن نطاق الجهد المطلوب لإقرار السلام في أفريقيا.

ووفدي يرى أن التوصيات التي اقترحها الأمين العام بغية الحد من أسباب الصراع في أفريقيا وهيئة الظروف لإقرار السلام الدائم وتحقيق التنمية ينبغي أن تسهم إسهاماً ملموساً في تحقيق السلام والتنمية في تلك القارة. وأفريقيا ملتزمة حقاً بحركة إصلاح واسعة - فالحكم الرشيد وإجراءات مكافحة الفساد والحريات الديمقراطية تكسب أرضاً جديدة يوماً بعد يوم. وتنفيذ إعلان الجزائر العاصمة، الذي يرفض الاعتراف بالحكومات التي وصلت إلى السلطة بوسائل غير دستورية، جزء من الرغبة السائدة في أفريقيا في تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون.

ونظراً للصلات الوثيقة القائمة بين جهود السلام في أفريقيا وتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة)، فإن الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التي أنشأها بشكل طوعي القادة الأفارقة، تكتسي أهمية كبرى.

إن زيادة عدد البلدان التي انضمت إلى آلية استعراض الأقران تبين التقدم الكبير المحرز صوب الحكم الرشيد وانفتاح أكبر على الديمقراطية.

وعلى الرغم من العقبات المستمرة والقيود المتعددة، فإن التقدم الملحوظ المحرز منذ السنة الماضية في تنفيذ الشراكة الجديدة والأمل في دعم المجتمع الدولي يمنحنا مبرراً للشعور بقدر من الارتياح ويؤكد لنا أن النهج الجماعي الذي اتخذته أفريقيا كان صائبا ويمكنه أن يخرج القارة من ركودها وتحلفها الإنمائي.

إن التقدم المحرز في القطاعات ذات الأولوية مثل الطاقة والنقل والمياه وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تمت المصادقة على ٢٠ مشروعاً، وتعزيز الآلية

التقارير بشأنها بصورة منفصلة. ومن واقع التقارير الوافية المعروضة علينا، والتي نشيد بما تتصف به من وضوح وإحكام، يتبين أن عدم كفاية الموارد المالية والقدرات التقنية واستمرار الصراعات والأوبئة ما فتئ يمثل عقبات رئيسية لجهود التنمية التي تبذلها البلدان الأفريقية.

ووفدي يؤيد البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلت به نيجيريا باسم الاتحاد الأفريقي. بيد أننا نود أن ندلي ببضع تعليقات وملاحظات خاصة.

بالنسبة لتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة، فإن وفدي يشيد بما أسفرت عنه جهود البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية الأفريقية والمجتمع الدولي من نتائج، والتي أدت إلى تسوية بعض الصراعات في أفريقيا، بينما دخلت صراعات أخرى في مرحلة المعالجة. ومع ذلك، ينبغي ألا تتوقف تلك الجهود وألا يفتر العزم بغية بناء السلام. ومن الأهمية بمكان تقديم الدعم المالي للاتحاد الأفريقي ومساعدته على إنشاء مؤسساته الجديدة، إلى جانب تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

إن موافقة مجلس الأمن على البعثات الجديدة في كوت ديفوار والسودان وسيراليون وليبيريا وبوروندي، وقراره بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، يجسدان بوضوح التزام الأمم المتحدة الثابت بتسوية الصراعات وبناء السلام في أفريقيا. وإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفريقين الاستشاريين المخصصين لبوروندي وغينيا - بيساو، باعتبارهما بلدين خارجان من الصراع، وتعاونهما مع الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها التابع لمجلس الأمن، كلها أيضاً مؤشرات تدل على نفس الالتزام من جانب الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، تنم كل تلك

إن تلك الجهود ضرورية لغرض زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وحل المشكلة الشائكة المتمثلة في الديون الخارجية، وتحرير التجارة، وزيادة الاستثمار الخارجي المباشر. وتلك المجالات الثلاثة الحاسمة، التي أكدها الأمين العام، والتي يتوقع أن يتخذ شركاء تنمية أفريقيا إجراءات متضافرة بشأنها، تبدو مناسبة لنا.

وإنشاء بيئة عالمية تفضي إلى تحقيق النمو والتنمية، بالإضافة إلى سياسات مترابطة تتعلق بالديون والمساعدة الإنمائية الرسمية والتبادل التجاري، إنما هي جهود تفي بشكل أفضل بمتطلبات الشراكة الصحيحة القائمة على تقاسم المسؤوليات والفوائد.

ونظرا لثقل عبء خدمة الديون - التي تعادل أساسا كل التمويل الذي توفره المساعدة الإنمائية الرسمية - فإن تلك المساعدة تفقد كل تأثيرها وفعاليتها في دعم التنمية.

وما دامت أوجه القصور في أي مجال تعوق التقدم في مجال آخر - نتيجة للتناقضات في السياسات والممارسات ذات الصلة - فإن المجتمع الدولي لن يتحمل بالتأكيد كل المسؤوليات عن مكافحة الفقر والتخلف الإنمائي في أفريقيا. ولا بد من بذل جهد أكبر في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي سيعطي، إذا وجّه صوب المجالات ذات الأولوية حسبما وردت في التقرير، زخما حقيقيا للنمو ولكافة الفقر والبطالة، التي تلحق الأذى بالشباب بصفة خاصة.

والمالاريا، لا سيما في أفريقيا، ما زالت، للأسف، إحدى العقبات الكبيرة التي تعترض طريق البلدان النامية في جهودها الإنمائية. وعلى غرار مكافحة مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية الأخرى فإن دحر المالاريا يتطلب عملا ملموسا في الميدان، وهذا يعني توفر الأدوية الفعالة بأسعار مناسبة.

الأفريقية لاستعراض الأقران، المدعومة من ٢٣ دولة، يشهدان على عزم البلدان الأفريقية على تحمل مسؤوليتها التامة في تنفيذ الشراكة الجديدة.

ولقد تحقق نجاح في دعم مشاركة المرأة في الشراكة الجديدة من خلال تواجدها في فريق الشخصيات البارزة التابع للألية الأفريقية لاستعراض الأقران: يبلغ عدد النساء ٣ من مجموع أشخاص ٧، بمن فيهم الرئيسة. ويمثل التزام الدول الأفريقية بتكريس جزء كبير من ميزانيتها للقطاعات ذات الأولوية، ١٥ في المائة للصحة و ١٠ في المائة للزراعة و ٥ في المائة للمياه والنظافة، إشارة واضحة أخرى إلى العزم الأفريقي.

إن مؤتمر القمة المزمع عقده في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر في الجزائر العاصمة، لتقييم الشراكة الجديدة سيكون فرصة لتؤكد أفريقيا مرة أخرى على التزاماتها ولتمنح زخما جديدا لتنفيذ الشراكة.

ولكن، كما شدد تقرير الأمين العام بشكل لا لبس فيه، يظل تقديم دعم متضافر أقوى من لدن المجتمع الدولي أمرا أساسيا. وما لم يقدم المجتمع الدولي دعما فعالا متواصلًا، فلن يتسنى بلوغ أهداف الشراكة الجديدة ولا الأهداف الإنمائية للألفية في معظم بلدان جنوب الصحراء الكبرى.

ومشكلة الموارد المالية وعدم كفاية القدرات البشرية والتقنية يشكلان عائقين خطيرين يجب تجاوزهما بغية التنفيذ السريع والفعال للشراكة الجديدة وأولوياتها.

ولقد تم اتخاذ العديد من المبادرات على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وجميعها حديرة بالثناء، لمساندة الشراكة الجديدة. مما يتواءم والتزام المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة. ولكن، كما ذكر الأمين العام بحق في تقريره، لا يزال ينبغي بذل جهود كثيرة إذا ما أردنا فعلا دعم المسعى الأفريقي.

توجد الآن فرص أكثر من أي وقت آخر لبلوغ تلك الأهداف. فالصين والهند تحققان نموا بمعدل ٩ في المائة سنويا، أي إخراج ٢٠ مليون شخص من دائرة الفقر كل عام. وشهد جنوب شرقي آسيا تقدما كبيرا في العقدين الماضيين.

ومع ذلك، ما زالت بلدان عديدة في أفريقيا فقيرة أو أفقر مما كانت عليه قبل ٤٠ سنة. وانخفض نصيب القارة من التجارة العالمية إلى النصف في غضون جيل. وفي بعض البلدان، خفضت الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز متوسط العمر المتوقع عما كان عليه قبل نصف قرن. وثمة طفل واحد من كل ستة أطفال أفارقة سيموت قبل بلوغ عيد ميلاده أو ميلادها الخامس. ومن بين أولئك الذين يحظون بفرصة العيش، لن يتمكن سوى نصفهم من إكمال الدراسة الابتدائية. لذا فإن أفريقيا تواجه تحديات كبيرة. لكن هناك أسبابا أيضا تدعو إلى التفاؤل.

في عام ١٩٦٦، كانت بوتسوانا أحد أشد البلدان فقرا في أفريقيا. والآن باتت من أغنى البلدان. وفي أوغندا، التي سجل فيها أعلى نسب من الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في العالم، أفضت القيادة السياسية الجسورة وجهود العاملين في مجال الصحة وجماعات المجتمع المحلي والكنائس إلى خفض عدد الإصابات الجديدة كل سنة.

وتم تحقيق نجاحات أيضا في التصدي للصراع. ففي سيراليون، انتهت الحرب الأهلية التي استمرت عشر سنوات، بفضل الدور الحيوي الذي اضطلعت به الأمم المتحدة. وفي الشهر الماضي أعادت الأمم المتحدة مسؤولية الأمن في آخر قطاع متبق إلى حكومة سيراليون.

ومن تجربة نصف القرن الماضي يبرز درسان بجلاء. أولا، لا يوجد شكل واحد للتنمية الأفريقية. فبلدان مختلفة

وإن عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، أداة يمكن بالتأكيد أن تسهم إسهاما فعالا في حل تلك المشكلة. ويبدو أن المبادرات العديدة التي اتخذت سواء على الصعيد المتعدد الأطراف أو الثنائي لم تكن فعالة لأن تلك الآفات ظلت مستفحلة.

إضافة إلى ذلك، يتطلب تحقيق أهداف العقد التزاما أقوى وأكثر تضافرا من المجتمع الدولي.

ويتضح من التقارير المختلفة المعروضة علينا، أن تنمية أفريقيا مسعى رئيسي طويل الأمد. فالتضحيات التي وافقت البلدان الأفريقية على قبولها والتضحيات التي سبق أن ألزمت نفسها بها تستحق الثناء لكنها تعتمد على مشاركة نشيطة ومتحدة من المجتمع الدولي.

إن مكافحة الفقر والتخلف الإنمائي - التي ستحدد ما إذا كان باستطاعة أفريقيا أن تتغلب على أزمتها وتندمج في الاقتصاد العالمي - يجب أن تشكل محور أي عمل أو مبادرة لمساعدة القارة في إطار الشراكة الجديدة. ونأمل أن يتيح الاجتماع العام الرفيع المستوى، الذي ستعقد الجمعية العامة في عام ٢٠٠٥، فرصة جيدة لاتخاذ خطوات تنم عن التزام أكبر لصالح أفريقيا.

السيد طومسن (المملكة المتحدة) (تكلم

بالانكليزية): يسرني أن الفرصة سنحت لي للإدلاء ببيان باسم المملكة المتحدة. وبعملي هذا، أعرب عن تأييد وفدي للبيان الذي أدلت به رئاسة الاتحاد الأوروبي.

مثلما نعلم جميعا، إن سنة ٢٠٠٥ ستكون معلما بارزا إذ في غضون أقل من ١٢ شهرا من الآن، سيجتمع رؤساء الدول والحكومات في هذه الجمعية، وفي هذه القاعة، ليستعرضوا التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية الطموحة التي انبثقت من مؤتمر قمة الألفية قبل أربع سنوات.

يمثل هذا المبلغ ما نسبته ٠,٤٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمملكة المتحدة، بزيادة حقيقية نسبتها ١٤٠ في المائة منذ عام ١٩٩٧. وقد أوضح رئيس وزراء بلدي في أديس أبابا الأسبوع الماضي أننا نرمي إلى مواصلة هذا المعدل من الزيادة، الأمر الذي يصل بنا إلى نسبة الأمم المتحدة المستهدفة وهي ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٣. بيد أننا نود أن نسرع حتى أكثر من ذلك. وإذا ما بدأ مرفق التمويل الدولي العمل قريباً كما نحب، فستكون الزيادات أسرع وأكبر ويمكن أن تبلغ نسبة ٠,٧ في المائة بحلول السنة المالية ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩. وسيكون جزء كبير من هذه الزيادة في الحجم من أجل أفريقيا.

والمرض والصراع اثنان من أكبر الأخطار التي تهدد التقدم في أفريقيا. وسمحوا لي بأن أتناولهما على التوالي. أولاً، فيما يتعلق بالتعامل مع الأمراض المعدية، يحدث ما نسبته ٩٠ في المائة من جميع حالات الإصابة بالمalaria في أفريقيا، حيث تشكل السبب الرئيسي لوفاة الأطفال دون سن الخامسة. ويعاني خمسة وعشرون مليوناً من الأفريقيين من فيروس نقص المناعة البشرية، وقد قضى ٢,٢ مليوناً منهم نحبهم بسبب الإيدز في عام ٢٠٠٣. ويقتل السل مليونين من الأشخاص سنوياً على وجه التقريب، وهذا العدد آخذ في الارتفاع طوال الوقت، بعد ٤٠ عاماً من الانخفاض. وسوف يهبط العمر المتوقع في أشد البلدان الأفريقية تضرراً من المرض إلى مجرد ٣٠ سنة بحلول عام ٢٠١٠.

وتعرب المملكة المتحدة عن تصميمها على أن تؤدي دورها في التصدي لتلك الأخطار. ويمكن أن يكون لتقديم الدعم المناسب للاستراتيجيات التي تضعها البلدان لنفسها للحد من الفقر أثر هائل. وإذا أتيح لجميع الناس في أفريقيا مجرد الحصول على الخدمات الصحية، فسنحقق ما تتراوح نسبته بين ٦٠ و ٧٠ في المائة من المستهدف للحد من

لديها احتياجات مختلفة. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تكون رائدة في رسم طريقها إلى التنمية.

ثانياً، يجب أن يدرك المانحون العباء الذي يفرضونه على البلدان الأفريقية. ذلك أن التعامل مع مجموعة كبيرة من المانحين، كل منها بشروط مختلفة وأحياناً متضاربة للتمويل والإبلاغ، يمكن في كثير من الأحيان أن يجعل متاعب الحصول على المساعدات الإنمائية في نظر تلك البلدان تفوق قيمتها. ويجب لذلك أن تتولى أفريقيا زمام التنمية الأفريقية، وأن تسيّر الجهات المانحة على خطاها. وسيشكل هذان الدرسان المهمان الأساس في نهج المملكة المتحدة حيال أفريقيا في عام ٢٠٠٥.

وقد جعلت المملكة المتحدة أفريقيا إحدى أولوياتها لعام ٢٠٠٥. وسوف نبنى رئاستنا لمجموعة الثمانية على الأعمال التي قامت بها الرئاسات السابقة لتعبئة العمل الدولي من أجل دعم أفريقيا. وقد انضم رئيس وزراء بلدي، توني بلير، إلى القادة الأفريقيين في لجنة من أجل أفريقيا ستقدم تقريراً في الربيع القادم عن أفضل الطرق للتعجيل بتنفيذ الخطط التي وضعتها أفريقيا لنفسها. وتعمل اللجنة عن كثب مع السيد غامباري والفريق الاستشاري للأمين العام. وبعض أعضائها في نيويورك هذا الأسبوع.

وقد زادت المملكة المتحدة أيضاً ما تقدمه من معونة ثنائية. ونحن ملتزمون بالجدول الزمني لإنفاق بليون جنيه إسترليني، أو قرابة ١,٨ بليون دولار، في أفريقيا خلال السنة المالية ٢٠٠٥-٢٠٠٦، و ١,٢٥ بليون جنيه إسترليني، أو نحو ٢,٢٥ بليون دولار، في السنة المالية الممتدة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٨. ويشكل هذا جزءاً من زيادة على المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها حكومتنا لتصل في مجملتها إلى مبلغ قدره ٦,٥ بليون جنيه إسترليني، أو ١١,٧ بليون دولار، في السنة المالية ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٨، وسوف

تدريب ما يقرب من ٢٠ ٠٠٠ جندي أفريقي في السنوات الخمس المقبلة. وقد دعم صندوق المملكة المتحدة لمنع الصراعات في أفريقيا بالفعل عمليات حفظ السلام بقيادة أفريقية في بوروندي وليبيريا والسودان وكوت ديفوار، فضلاً عن مراكز للتدريب على حفظ السلام. ولدى بدء عمل الصندوق منحنا مليوني جنيه إسترليني، أو ٣,٦ ملايين دولار، لتمويل فريق الاتحاد الأفريقي لرصد وقف إطلاق النار في السودان. وأعقبنا ذلك بمبلغ ١٢ مليون جنيه إسترليني، أو ٢١,٦ مليون دولار، إضافي أعلن أمره توني بلير في الأسبوع الماضي.

وتتطلع المملكة المتحدة إلى مواصلة تقديم الدعم للجهود الأفريقية المبذولة لمكافحة مشاكل القارة، بواسطة الأفريقيين ولأجل الأفريقيين، طوال عام ٢٠٠٥ وما بعده.

السيد سيف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): ذكر الرئيس بوش في نيجيريا العام الماضي أننا نستطيع بالعمل معاً أن نجعل من هذا العقد عقداً لازدياد الرخاء واتساع رقعة السلام في أنحاء أفريقيا.

وتعرب الولايات المتحدة عن تأييدها لأهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تمثل التزام القادة الأفريقيين ببناء مستقبل تظله الرفاهية. فهي تحدد إجراءات عملية لتعزيز السلام والاستقرار، وتوطيد دعائم الديمقراطية، وتوفير الإدارة الاقتصادية السليمة، والتنمية التي تضع الناس نصب أعينها. وتمثل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تجديداً يبشر بالخير.

والمنظمات الإقليمية، كاهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي ذات أهمية حيوية لتحقيق رؤية الشراكة الجديدة من

الوفيات بين صفوف الأطفال وما تتراوح نسبته بين ٧٠ و ٨٠ في المائة من المستهدف للحد من وفيات الأمهات. كما يمكن أن نحدث تأثيراً كبيراً على الأمراض المعدية. ولذا فإننا ينبغي أن ندعم نظام الصحة بأكمله، بدلاً من الاقتصاد على دعم بعض أجزائه.

ونعلم أن هذا يأتي بنتائج. ففي أوغندا، زادت الحكومة الإنفاق في قطاع الصحة، بدعم من الجهات المانحة. وطبقت سياسات راديكالية كإلغاء رسوم الاستعمال. ونتيجة لذلك بدأ الفقراء يستعملون الخدمات الصحية بشكل أكثر تواتراً. وزاد زوار العيادات الخارجية بما نسبته ٩٠ في المائة منذ السنة المالية ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٠. وتضاعفت معدلات التحصين. وسوف تلي ذلك بالتأكيد تحسينات في معدلات وفيات الأطفال والأمهات. وستنق المملكة المتحدة مبلغ ١,٥ بليون جنيه إسترليني، أو ٢,٧ بليون دولار، على مدى السنوات الثلاث المقبلة للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. ونريد أن نعزز دور برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بصفته الهيئة الرئيسية لدعم الحكومات في تنسيق جهود المانحين. بيد أننا يجب أن نكفل في لهفتنا على المساعدة عدم إرهاب خدمات الصحة العامة المثقلة فعلاً بالعمل.

وأخيراً، إذا أردنا أن نتصدى للصراع وأسبابه، يجب على المجتمع الدولي أن يدعم الحلول التي تضعها أفريقيا ذاتها. وقد أظهر الاتحاد الأفريقي قدراً كبيراً من الالتزام بالسلام والأمن والحكم الرشيد على الصعيد الإقليمي، وأحرز تقدماً حقيقياً في إنشاء الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ومجلس السلام والأمن.

وتدعم المملكة المتحدة الحلول الأفريقية. وبلاشتراك مع أعضاء مجموعة الثمانية الآخرين، نساعد على إيجاد القوة الاحتياطية التابعة للاتحاد الأفريقي. وسوف نساعد على

شعوبها وتشجع الحرية الاقتصادية. وفي عام ٢٠٠٤، تشكل ثمانية بلدان أفريقية نصف البلدان المرشحة للحصول على مساعدة حساب التحدي الألفي التي تبلغ قيمتها بليون دولار.

لقد فتح قانون النمو والفرص في أفريقيا أسواق الولايات المتحدة للمنتجات الأفريقية. فزاد الحجم الإجمالي لتجارة الولايات المتحدة مع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ٣٧ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠٠٤. ويتم خلق الآلاف من الوظائف الجديدة في العديد من البلدان الأفريقية، بينما يحفز قانون النمو والفرص في أفريقيا الاستثمار في المؤسسات الجديدة.

غير أن التغلب على داء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أهم الأولويات. فالخطة الطوارئ الخمسية للتخفيف من وطأة الإيدز التي جاء بها الرئيس والمخصص لها ١٥ بليون دولار هي أكبر مبادرة دولية في مجال الصحة تستهدف داء واحداً. وسنوفر العلاج للمليون شخص مصابين بالإيدز، كما سنحول من دون حدوث سبعة ملايين إصابة جديدة بهذا الداء، وسنوفر الرعاية لعشرة ملايين مصاب في بلدان تم التركيز عليها. بالإضافة إلى ذلك، تؤيد الولايات المتحدة الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى مكافحة الفيروس/الإيدز. وقد قمنا بأول مساهمة في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، كما نبقي أكبر مانح إذ التزمنا بالمساهمة بمبلغ بليون دولار تقريبا في الصندوق المذكور.

وإننا مهتمون كذلك بالمعاناة البشرية والفقر المرتبطين بسوء الأوضاع الصحية للأمهات والأطفال. ففي عام ٢٠٠٣، التزمنا بتقديم أكثر من ١٧٠ مليون دولار من موارد وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة فحسب

أجل تنمية أفريقيا. وتؤتي جهودها ثمارها في ليبيريا ومنطقة البحيرات الكبرى وبوروندي وكوت ديفوار.

وقد أحرز أيضاً شيء من التقدم في مجال الديمقراطية. ووفقاً لدار الحرية، كان ٢٨ بلداً في عداد البلدان "غير الأحرار" في منطقة جنوب الصحراء بأفريقيا عام ١٩٧٢. وبحلول عام ٢٠٠٤، انتقل ١١ بلداً إلى خارج تلك الفئة.

عاد الرئيس إلى شغل مقعد الرئاسة.

وقد أخذت الحياة تدبّ في النمو الاقتصادي. ففي عام ٢٠٠٣، سجلت الاقتصادات الأفريقية نسبة نمو قدرها ٣,٧ في المائة، وهي أعلى نسبة تحققت على مدى أربع سنوات. وتفيد التكهّنات لعام ٢٠٠٥ بأن نسبة النمو ستجاوز ٤ في المائة. ويشكل هذا تقدماً حقيقياً.

وبدعم من المجتمع الدولي، توفر بواذر العمل والنتائج والإصلاح أمثلة إيجابية تساعد الأفارقة على وضع لبنة لتحقيق السلام والرخاء. غير أن الصراعات ما زالت محتدمة في بقاع عديدة من القارة. والهياكل الأساسية والمؤسسات الحكومية ما زالت ضعيفة. والموارد البشرية تستنزفها الأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وما زال ينبغي عمل الكثير.

وإن الولايات المتحدة ملتزمة بتحقيق السلام والرخاء في أفريقيا. فقد دربت الولايات المتحدة ١٣ من أصل ٢٥ كتيبة أفريقية تعمل في حفظ السلام وتنتشر عبر العالم ومنحتها المعدات. ونزود بعثة الرصد في السودان التابعة للاتحاد الأفريقي بمساعدة سوقية قيمتها ٢٨ مليون دولار تقريبا. وسنوفر عموماً، خلال عام ٢٠٠٤، مساعدات بقيمة بليون دولار لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وسيركز حساب التحدي الألفي الجديد على توفير الموارد الإضافية للبلدان التي تحكم بالعدل وتستثمر في

وقد بينت كل من بوتسوانا وجنوب أفريقيا أن إزالة العوائق التي تواجه تنظيم المشاريع التجارية تدعم النمو الاقتصادي. وحالة بوتسوانا جديرة بالذكر. فقبل مجرد عقد من الزمن، ارتقى هذا البلد من وضع دولة من الدول الأقل نمواً وأصبح الآن من أبرز الدول في أفريقيا، حيث صنف من بين أول عشرين اقتصاد ييسر القيام بالأعمال التجارية، حسب ما جاء في تقرير البنك. وأكد تقرير اللجنة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية المعنون "تسخير الأعمال التجارية" على أن القطاعات الخاصة في البلدان النامية تقلص أية مساهمة يمكن أن توفر من الخارج لتمويل التنمية. فقد قدرت الثروات الأفريقية الخاصة الموجودة في الخارج بنسبة ٤٠ في المائة. ويمكن للسياسات الرشيدة أن تساعد على تعبئة تلك الثروات للمساهمة في تقدم أفريقيا.

وإذ تبقى مشاكل أفريقيا هائلة، ينبغي ألا يستهين أحد بروح المبادرة التجارية التي تحدها وإصرارها على تحقيق مستقبل زاهر. كما ينبغي ألا يستهين أحد بالتزام المجتمع الدولي بدعم هذه الجهود. سنتصدى معا للتحديات التي تواجه هذه القارة وسنبنى مستقبلا سلميا وازهرا في أفريقيا.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم الانكليزية): لقد شهدنا خلال العقود القليلة الماضية بناء أساس أكثر رسوخا واستقرارا لتحقيق التنمية والقضاء على الفقر في العديد من بلدان أفريقيا. ولا بد لنا أن نعترف بأن الحالة الراهنة، حيث أغلب البلدان الأفريقية تنعم بظروف سياسية مستقرة نسبيا وتحكمها حكومات انتخبت بشكل ديمقراطي، تمثل إنجازا مهما. ومع هذا الإنجاز، تزيد التطلعات إلى تحقيق مزيد من التقدم.

فالعديد من القادة الأفريقيين يقومون بتحسين الحكم. والنرويج تشي على الاتحاد الأفريقي، والشراكة

للتصدي لهذه المشاكل في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وإذ توفر الولايات المتحدة أكثر من نصف المساعدات الغذائية العالمية، يتجلى هدفنا في مساعدة البلدان على تحقيق الأمن الغذائي. وإننا نؤمن بأن المجاعة مأساة يمكن تفاديها ونعمل لزيادة الإنتاج الزراعي وتعزيز التنمية الريفية في أفريقيا. وفي سي آيلند، الواقعة في ولاية جورجيا عاود قادة مجموعة البلدان الثمانية في حزيران/يونيه الماضي التأكيد على التزامهم بمبادرة المجاعة التي جاءت خلال مؤتمر قمة إيفيان في العام الماضي. وإننا نسعى لوضع حد لدورة المجاعة في القرن الأفريقي ولجعل الزراعة الأفريقية آلية من آليات النمو.

وما زال هناك الكثير الذي يجب عمله بغية إطلاق قدرات أفريقيا من عقلمها بتشجيع القطاع الخاص النشط. ففي النشرة المعنونة "التجارة في ٢٠٠٥"، لاحظ البنك الدولي أن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خصوصا، قد تأخرت في تنفيذ الإصلاحات التنظيمية غير المكلفة نسبيا. وحسب رأي البنك المذكور، فإن الإصلاحات التي تقلص الوقت الذي تستغرقه الأعمال التجارية والتكاليف التي تتحملها في البداية للحصول على الائتمانات وتنفيذ العقود لها أثر بالغ على نمو بلد ما. ويمكن أن تضيف هذه الإصلاحات ما لا يقل عن نقطتين مئويتين إلى النمو الحقيقي لكل بلد. علاوة على ذلك، يشير التقرير إلى أن تنظيم الأعمال التجارية على نحو أفضل وحماية الملكية ينهضان مباشرة برحاء أكثر قطاعات المجتمع هشاشة. وحينما يكون من السهل البدء بعمل تجاري، يتم خلق الوظائف في القطاع الرسمي، وتتوفر العقود للعاملين، ويكون بوسع الحكومة أن تحصل الضرائب.

وقد وضعت النرويج بابا مخصصا في الميزانية للمساعدة الانتقالية تحقيقا لهذا الغرض، ووفر لنا أداة تمويل مرنة لتعزيز فعالية بعثات الأمم المتحدة المدججة. والنرويج تؤكد كذلك على أهمية العمل الوثيق مع المجتمع الدولي واستعمال مجموعات المجتمع المدني المحلية في جهود بناء السلم. ففي أفريقيا، غالبا ما يعني هذا عمل الكنائس والجماعات الروحية على مستوى المجتمعات المحلية.

ونرحب بالدور الريادي الذي يؤديه الاتحاد الإفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية في منع الصراعات وإدارة الأزمات. وكانت البعثة الأفريقية في بوروندي حيوية في المساعدة على استقرار البلد والتمهيد لقوة الأمم المتحدة الحالية لحفظ السلام. وتشيد النرويج بجهود الاتحاد الإفريقي في دارفور وتؤيد بقوة نداء مجلس الأمن بتوسيع بعثة الاتحاد الإفريقي، وخاصة بزيادة عدد أفراد الشرطة والرصد. وجدول أعمال السلام والأمن للاتحاد الإفريقي حيوي للتنمية والرخاء في القارة الأفريقية. وسنواصل كوننا شريكا نشطا وملتزما للاتحاد الإفريقي في جهوده الرامية إلى بناء القدرات لمنع الصراع ولعمليات السلام والأمن. ونرى هذا التطور بوصفه التزاما من الدول الأفريقية للاضطلاع بمسؤولية أكبر عن تسوية الصراعات وتحسين حالة حقوق الإنسان في أفريقيا.

وترحب النرويج بالمشاركة المتزايدة لإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بناء علاقة عمل مع الاتحاد الإفريقي والمنظمات دون الإقليمية. ونرحب أيضا بجهوده لبناء قدرة المنظمات الأفريقية في مجالات الأمن والأعمال الإنسانية وإدارة الصراع. ونود أن نرحب بتنسيق أوثق بين جهود تلك الهيئات المهمة في السعي إلى تحقيق أهدافها المشتركة، وخاصة في ما يتعلق بالمساعدة وإعادة التعمير بعد الصراع. وعلى نحو خاص، ندعو إلى عمل قوي منسق في جمهورية

الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والبلدان الأفريقية للتقدم الذي أحرزوه في جعل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران جاهزة للعمل. وإننا نتطلع إلى معرفة أول النتائج في العام المقبل.

ولقد نشرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الأسبوع الماضي موجزا للنتائج التي سيتضمنها تقريرها الذي سيصدر عما قريب والمعنون: "السعي لتحقيق الحكم السليم في أفريقيا". وهذا تحد طويل الأمد سيتطلب توفر إرادة سياسية مستدامة وكفاءة مهنية لدى القادة الأفريقيين والشعوب الأفريقية. فالحكم السليم يمثل أساس مكافحة الفقر، كما أنه أمر جوهري إن كانت أفريقيا تود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن أفريقيا بحاجة كذلك إلى زيادة الدعم الدولي حتى يتسنى لها تحقيق الأهداف المذكورة.

وفي السنة المقبلة، خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية الخاص باستعراض النتائج، سنقوم باستعراض إنجازاتنا. وأفريقيا اليوم أقرب إلى تحقيق تلك الغايات مما كانت عليه قبل خمس سنوات. ونحن بحاجة إلى زخم جديد من أجل مساعدة إنمائية أكبر وأكثر فعالية. ويجب تحسين الشروط الدولية لتخفيض الدين والقيام بالأعمال التجارية والاستثمار وجعلها أكثر دعما للأهداف الإنمائية للألفية. وعلينا أن نضمن ترابط وتناسق هذه الأهداف التي يحددها المجتمع العالمي والإطار الذي يضعه ذلك المجتمع نفسه لبلوغ تلك الأهداف.

وإن النرويج تؤكد بشدة على الحاجة إلى جني فوائد فورية من السلام في مرحلة الإنعاش خلال فترة ما بعد انتهاء الصراعات. ويجب أن يرى من يعيشون في مناطق الصراع أن السلام أمر مريح. ويجب نشر بعثات سلام متكاملة ومتعددة التخصصات، بحيث تترافق جهود الإغاثة الفورية مع الاستثمار في نطاق واسع من برامج التنمية.

لتنفيذ إصلاحات سياسية، مدركة أن ذلك هو المسار الوحيد الممكن لتحقيق التنمية والرخاء. والبلدان التي اعتمدت الشراكة لتحقيق رؤيتها للتنمية تنظر بثبات إلى المستقبل وتبرز مسؤولية القارة عن تنميتها، بينما تتسم بالأمانة فيما يتعلق بأخطائها في الماضي.

وتنظر الحكومة الألمانية إلى الشراكة على أنها الاستراتيجية الرئيسية للإصلاح في القارة. فهي نهج شامل يرمي إلى إحلال الرخاء بتهيئة بيئة مستقرة وجعل أفريقيا جذابة للقطاع الخاص، الأمر الذي يولد بالتالي نموا اقتصاديا تحتاج إليه لمكافحة الفقر. وذلك هو المسار الصحيح الذي يتعين اتخاذه.

إن الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران مجرد واحدة من الأفكار والأدوات الابتكارية. وقد انضمت إليها بلدان عديدة وتحول الأقوال إلى أفعال، من قبيل غانا ورواندا وموريشيوس وكينيا. وأنا واثقة من أن استنتاجات هذه الاستعراضات ستفق تماما مع التعلم من الأقران.

وفي السنوات القليلة التي مرت منذ إنشاء الشراكة، عملت على بث روح الإصلاح في جميع القطاعات تقريبا. ولا نحتاج إلا إلى أن ننظر، على سبيل المثال، إلى برنامج الشراكة الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا الذي ناقشناه قبل مجرد أسبوعين في منتدى الشراكة الأفريقية. وألمانيا على استعداد لتأييده. وهناك، اتفقنا جميعا على أن قضية حيازة الأراضي وحقوق الملكية حيوية، وأنه من دون التركيز الخاص على دور المرأة في الزراعة سيفشل البرنامج.

وقد أيدت الحكومة الألمانية والبلدان الأخرى الأعضاء في مجموعة الثمانية وأيضا الاتحاد الأوروبي رياح التغيير هذه منذ البداية. وقد اعتمدت خطة مجموعة الثمانية للعمل من أجل أفريقيا - وهي خطة لتأييد إصلاحات الشراكة - في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في كاناناسكيس،

الكونغو الديمقراطية، حيث تم التأكد من موت عدة ملايين من الناس نتيجة للصراع الدولي والداخلي عبر السنوات القليلة الماضية. وعلاوة على ذلك نجحت العملية في سيراليون إلى حد كبير في سد الفجوة بين السلام والتنمية من خلال بعثة متكاملة ومتعدد الاختصاصات لحفظ السلام وبناء السلام. وتود النرويج أن تهنيئ الأمين العام والأمانة العامة على توفير قيادة استراتيجية في ذلك المجال.

إن النرويج تلتزم التزاما عميقا بأفريقيا في سياستها الخارجية وتعاونها من أجل التنمية. وندعم متابعة ذلك الالتزام. وسنفي بتعهدنا بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لنحقق هدفنا المتمثل في ١ في المائة من إجمالي الناتج الوطني. وسواصل بذل جهودنا لمكافحة الفقر وتأييد العمل الرامي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالشراكة مع الدول الأفريقية. وسنعزيز دعمنا للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية وجهودها لبناء السلام والأمن ورعاية التعاون الإقليمي في أفريقيا.

السيدة إيد (ألمانيا) (تكلمت بالانكليزية): نجتمع

هنا اليوم لنتكلم بشأن أفريقيا - وهي قارة لديها زخم سياسي مائل. إن التطورات الحاصلة هناك مبهرة وسرعتها تحطف الأنفاس. ولا نحتاج إلا إلى أن ننظر إلى السنوات الخمس الماضية لنلاحظ مدى تحول أفريقيا في هذه الفترة الوجيزة. إن أكبر دليل على ذلك إنشاء الاتحاد الأفريقي. والمبادئ الجديدة، من قبيل إمكانية التدخل الإنساني والتخلي عن ظاهرة عدم التدخل، والمؤسسات الجديدة من قبيل مجلس السلام والأمن والبرلمان الأفريقي، على سبيل المثال، دليل على هذا الزخم السياسي الجديد.

لقد أدت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا دورا مهما في كل هذه التطورات. ونتيجة للشراكة - وهي استراتيجية هائلة للتنمية والتحديث - أظهرت أفريقيا إرادتها

ومن الناحية السياسية، ازدادت بالفعل قوة أفريقيا، ويجب أن يتبع ذلك الزخم السياسي زخم اقتصادي. والبيئة السياسية والاقتصادية حيوية للتنمية المستدامة للقارة الأفريقية. والهدف هو إنشاء اقتصاد اجتماعي للسوق يولد الرخاء والعمالة.

وقد التزمت مجموعة الثمانية في خطة عملها لأفريقيا بتأييد ذلك المسعى. وقد لخص مؤخرا كاي واي أمواكو، المدير التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا الأمر حينما قال إن استحداث فرص العمل أمر رئيسي لحل مسألة تخفيض مستوى الفقر.

وفي اجتماع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا، انتهى الأمس، ناقشنا الدور الذي يجب أن يؤديه القطاع الخاص في أفريقيا. وقد تركت الاجتماع ولدي انطباع بوجود توافق في الآراء على أن استراتيجية النمو القائمة على أساس السوق وتمكين الدولة استراتيجية نحتاج إليها وأن الأعمال الصغيرة تؤدي دورا حيويا في الاستراتيجية وأنه، مثلما اقترح البعض، ينبغي إعلان عام ٢٠٠٥ "عام الأعمال الصغيرة" بغية استحداث الوعي والعمل الضروريين. وتدعم ألمانيا القطاع الخاص الأفريقي منذ سنوات.

إن النمو والعمالة يتوقفان على مناخ استثماري صحي. وذلك يعني إنشاء نظام مالي يؤدي وظيفته، وتخفيض الروتين الحكومي، وبعث الثقة بالقانون - وخاصة فيما يتعلق بالأرض والملكية. تلك بعض العوامل الحاسمة في جعل أفريقيا مكانا جذابا للأعمال. وفي الوقت نفسه، تكتسي مدونات قواعد السلوك الطوعية التي يعتمدها المستثمرون أهمية قصوى أيضا.

ويضطلع الاتفاق العالمي بدور أساسي في ذلك الصدد. في نهاية هذا الأسبوع، سيجتمع رؤساء الدول

كندا. وخطة العمل هي البرنامج السياسي لمجموعة الثمانية لتأييد جهود البلدان الأفريقية من أجل الإصلاح. فهي تركز على نفس الأولويات التي حددها الشراكة، من قبيل السلام والأمن، والحكم الرشيد، والمناخ الجيد للاستثمار، والتعليم، والصحة، والزراعة، والمياه، وتخفيف حدة الديون. وتلك مواضيع رئيسية للتنمية المستدامة في أفريقيا.

إن نهجنا في شراكتنا مع بلدان الشراكة ومع البلدان التي تجري إصلاحات الشراكة يتمثل في الدخول في شراكة معززة. وأبرزت ذلك زيارة المستشار غيرهارد شرودر إلى أفريقيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بوضوح تام وكانت إشارة إلى تأييدنا للزخم السياسي الجديد في أفريقيا.

وتكمن في صلب العملية بأسرها فلسفة الشراكة بأنه لا يمكن تحقيق تنمية من دون سلام واستقرار. وقد أقرت قوى الإصلاح في أفريقيا بأن الجهود المنفردة والخطط الداخلية من أجل تحقيق السلام والأمن ستكون نقطة انطلاق لتنمية أفريقيا. وفي ذلك السياق تجدر الإشادة على سبيل المثال، بانخراط الاتحاد الأفريقي في دارفور.

وتؤيد مجموعة الثمانية جهود أفريقيا لوضع هيكل للسلام والأمن. وقد عُقدت حلقتنا عمل في برلين بدعوة من المستشار شرودر، أوضحت فيهما مجموعة الثمانية بالتعاون مع شركائها الأفارقة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، خطة لتعزيز قدرة أفريقيا على تنفيذ بعثاتها للسلام بحلول عام ٢٠١٠. وقد اعتمدت تلك الخطة في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي انعقد العام الماضي في إيفيان. ويتمحور تركيز ألمانيا بثبات على تقوية قدرات أفريقيا الذاتية، على سبيل المثال بدعم مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام في غانا، ومركز التدريب على حفظ السلام في نيروبي، ومديرية الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن.

وإلى أن تدين الفصل العنصري إدانة لا لبس فيها. وهذا يعني اليوم أننا ندعم كل الجهود التنموية لأفريقيا، وأنا نشرك في خمس عمليات لحفظ السلام في تلك القارة.

وتتميز العولمة حالياً بمفارقة. فهي، من جهة، تقرب الأمم بعضها إلى بعض عن طريق التدفقات الاقتصادية والاتصالات الرقمية. وهي، من جهة ثانية، تقسم الأمم بسبب الفقر والإقصاء الاجتماعي والصراعات الأهلية المسلحة. وقد أصبح هذا الاتجاه نحو التشرذم ظاهراً في أفريقيا، خاصة من خلال انتشار المواجهات المسلحة الناجمة عن عوائق خرجت بها العديد من البلدان الأفريقية بعد حصولها على الاستقلال. وأول عائق هو أن تلك الدول على وجه العموم نادراً ما كان لديها أكثر من منتج واحد قابل للتصدير. وقد أفقرتها تلك الظروف واضطرتها إلى مراكمة ديون هائلة. وكان ثاني معيق يواجه الدول الأفريقية الجديدة هو الطريقة التي تم بها ترسيم حدودها - بحيث تعكس التفكير الاستعماري ولا تأخذ بعين الاعتبار الهياكل العرقية القائمة.

واليوم، لا غنى عن الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لأفريقيا من أجل سلام واستقرار النظام الدولي. ففي حالة أفريقيا، من الواضح أن السلام والأمن لا يتعلقان بالعوامل السياسية أو العسكرية أو الاستراتيجية فحسب، وإنما يتوقفان بشكل أساسي على العوامل الاجتماعية والاقتصادية. فالفقر والإقصاء الاجتماعي، خاصة في أفريقيا، هما السببان الرئيسيان وراء العنف وعدم الاستقرار والتشرذم الوطني.

إن استقرار وتنمية أفريقيا حاسمان، في رأي بيرو، للوصول إلى عولمة ذات وجه إنساني. ففي العقد الذي أمامنا، سيقارب سكان أفريقيا بليون نسمة ولا شك أن هذا الكم الهائل من البشر، له تأثير حاسم على السلام والأمن العالميين. وتعتقد بيرو، التي تأمل الاضطلاع بمسؤولية أن

والحكومات والوزراء الأفارقة في جنوب أفريقيا للوقوف لأول مرة على التقدم الذي تم إحرازه. وبالرغم من أن المناقشات بشأن بعض القضايا بدأت لتوها، فإن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يمكنها أن تدعي سلفاً بعض النجاحات التي لا سبيل إلى إنكارها - وأهمها وجودها ذاته. وإذا تكلم هنا في قلب الأمم المتحدة، أود أن أشجع رؤساء الدول والحكومات الأفارقة على أن يبذلوا قصارى جهودهم في سبيل التطوير المستمر للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وتوفر لنا الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وخطة عمل مجموعة البلدان الثمانية المتعلقة بأفريقيا أدواتين لكي نواجه معا تحديات أفريقيا. ولم يسبق أبداً أن كانت التوقعات زاهية إلى هذا الحد. وعندما أنظر إلى قوى الإصلاح في أفريقيا والإصرار على التصدي للتحديات القائمة، أشعر بالثقة بأن أفريقيا ستزداد قوة، سواء سياسياً أو اقتصادياً.

إن ألمانيا فخورة بكونها شريكة في هذا المسعى، وستواصل دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من خلال الوفاء بوعدنا التي تم تحديدها في خطة عمل مجموعة البلدان الثمانية المتعلقة بأفريقيا.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): تؤيد بيرو البيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، كما توافق على النقاط التي قدمها ممثل بربادوس الذي تكلم باسم الجماعة الكاريبية.

ثمة روابط تاريخية من القرابة والثقافة تربط بيرو وأفريقيا. فبالنسبة للعديد من سكان بيرو، يمكن القول إن أفريقيا كانت وطنهم الأم. ولقد أدى ذلك الرابط بأفريقيا الذي يطال الأجداد، إلى أن تدعم بيرو الأفارقة خلال الستينات والسبعينات، في كفاحهم من أجل تقرير المصير،

٢٠٠ بليون دولار، وهو مبلغ يلتهم جزءا كبيرا من الناتج القومي الإجمالي للمنطقة.

والنتيجة هي أن دخل الفرد تراجع خلال ربع قرن، ما بين عامي ١٩٧٥ و ٢٠٠٣، في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وكانت نسبته في الواقع سلبية، أي ناقص ب ٢ في المائة، في حين بلغ معدل الانفجار السكاني ٢,٨ في المائة. وكانت نتيجة هذا تزايد الإقصاء الاجتماعي. وحاليا، يعيش أغلب الناس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على دولار أو دولارين في اليوم.

وترى بيرو أن الاستقرار في أفريقيا لا يمكن تحقيقه سوى عبر مكافحة هذا التهميش الاجتماعي. وتلك الأسباب، فإن أولوية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) هي تمكين منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لكن الإحصاءات لا تزال حتى الآن مخيبة للآمال. والمجتمع الدولي، إذ يواجه هذه الحقيقة، يجب أن يتصرف فوراً، مركزاً المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل خاص على تلقي الرعاية الصحية، مع مضاعفة الجهود لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وغيره من الأمراض المعدية.

والأولوية الكبيرة الأخرى لأفريقيا هي تركيز المساعدة على توفير مياه الشرب، لأن المدن في أفريقيا آخذة في النمو بسرعة. ومع ذلك، فإن أفريقيا بحاجة قبل كل شيء، كي تندمج في الاقتصاد العالمي بشروط عادلة، إلى معاملة تفضيلية فيما يخص ديونها، وأسعار جيدة لمنتجاتها التصديرية الأساسية، وفي الوقت نفسه وصول هذه المنتجات إلى الأسواق، وإلغاء الدعم للإنتاج والصادرات على حد سواء.

تصبح عضوا غير دائم في مجلس الأمن خلال فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أن الاهتمام بكيفية تطور الأمور سياسيا واقتصاديا في القارة الأفريقية والقيام بشيء في هذا الصدد يعني الالتزام بالسلام والأمن الدوليين. ويجري التعبير عن التزام بيرو بقضايا أفريقيا اليوم في مشاركتها في عمليات مختلفة لحفظ السلام في أفريقيا، مثل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعملية الأمم المتحدة في بوروندي.

وفي السياق نفسه، وبسبب هذا الالتزام بالسلام والأمن في أفريقيا، تؤيد بيرو اليوم الخطوات التي يتخذها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وهو آلية تبين أن الأفارقة يحاولون حل مشاكلهم بذاتهم. وهذا أمر مطمئن جدا لأن أفريقيا تبني بذلك عوائق تحول دون تطفل الدخلاء بحلولهم البعيدة كل البعد عن الحقائق الأفريقية. وبهذا تكون أفريقيا قد بدأت تمسك قدرها بيديها. إن بيرو ترحب بذلك. ونحن كذلك مسرورون جدا لرؤية تقرير الأمين العام وهو يؤكد اتجاهها تنازليا في الصراعات في جميع أنحاء القارة الأفريقية، وهو ما يفسر التراجع الإجمالي في عدد اللاجئين بحوالى ٨ في المائة. وذلك الوضع الجديد هيأته البلدان الأفريقية لنفسها، وهذا التحول يملؤنا بالأمل.

وتبقى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بالنظر إلى معظم المواد الخام التي تصدرها بأسعار متقلبة إضافة إلى ارتفاع مدفوعات الديون المترتبة عليها، أشد المناطق فقرا في العالم النامي. وبما أن هذه المنطقة هي الأكثر مديونية في العالم النامي، فإنها تتلقى تبعا لذلك برامج للتكيف من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أكثر من أية منطقة أخرى. ومع ذلك، فقد تخلت الاستثمارات الأجنبية عن المنطقة. وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مدينة اليوم بما يناهز

كما شهدنا نمواً اقتصادياً جيداً، حتى لا نقول قوياً، في عدد من البلدان الأفريقية، بما فيها أوغندا، وغانا، وموزامبيق. وحقق أكثر من ٢٠ بلداً أفريقياً نمواً اقتصادياً يزيد على ٤ في المائة سنة ٢٠٠١. وكما يقول الأستاذ جيفري ساكس في مقال له في مجلة إيكونوميست بتاريخ ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤،

”على قائمة أي جهة - البنك الدولي، ودار الحرية، ومنظمة الشفافية الدولية - هناك عدد متزايد من البلدان الأفريقية يتمتع بميزة القيادة والحكم لتحقيق تنمية اقتصادية ومكافحة الإرهاب“.

ولاحظ الأمين العام نفسه في تقريره السنوي الصادر في بداية دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة أن أفريقيا تعصف بها اليوم صراعات مسلحة خطيرة أقل مما كانت عليه الحال قبل مجرد ست سنوات. وأضاف الأمين العام أن أفريقيا تستحق الكثير من الثناء على ذلك التحسن، مشيراً إلى أن الاتحاد الأفريقي، ومختلف المنظمات دون الإقليمية وعددًا من الحكومات بات أكثر نشاطاً في تعبئة القوات العسكرية لمهام حفظ السلام أو في فض النزاعات قبل أن تتحول إلى عنف واسع النطاق.

وأنا لا أقول إن أفريقيا نجت من الخطر، أو إن الأمر سينتهي كما تنتهي القصص الخيالية بحياة سعيدة للجميع وإلى الأبد. ونحن في أفريقيا ما زلنا نواجه العديد من المشاكل، وهي تشمل، في جملة أمور أخرى، الافتقار إلى بنية أساسية للنقل مدججة بشكل جيد، كما تشمل الديون الهائلة، التي سيكون من الصعب للغاية مواصلة النمو الاقتصادي من دون إلغائها أو تخفيفها، وعدم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والفجوات الكبيرة في القطاعين الصحي والتربوي، بما في ذلك التهديد الناجم عن الإيدز.

ونأمل أن توفر الجولة الجديدة في مفاوضات الدوحة، مرة وإلى الأبد، المعاملة الخاصة والتفضيلية لأفريقيا، مما يسمح لها بزيادة صادرات سلعها الأساسية وبشكل كبير.

وتشارك بيرو في عدد من عمليات حفظ السلام في أفريقيا - خمس عمليات في الواقع - وهي على قناعة بأن تحقيق السلام والتنمية في القارة الأفريقية عنصر لا غنى عنه للاستقرار الدولي، لأننا نشعر بأننا نساهم، من خلال وجودنا، بالتأكد من أن الأفارقة يتحكمون في مصيرهم.

السيد مينون (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): قبل

أربع عشرة سنة وخلال فترة تعييني في نيويورك، أذكر أنني شاركت في حوار ومناقشة حول بند في جدول الأعمال بعنوان ”الوضع الاقتصادي الحرج في أفريقيا“. وما زلت أذكر جيداً الانطباع التشاؤمي للمناقشات في ذلك الوقت.

وقد جرت المناقشة في وقت اتسم بالرؤية الشديدة، مع اقتراب نهاية الحرب الباردة. وأفريقيا، مثلها مثل الكثير من القارات الأخرى التي تم جرّها إلى مستنقع سياسات الحرب الباردة، كانت تشعر بالقلق، ولا تعلم ماذا كان يجبى المستقبل لدولها ومواطنيها. وكان بالإمكان تفهم مشاعر الكآبة هذه. فالمعادلة الاستراتيجية الجغرافية - السياسية كانت تتغير بسرعة، وكنا جميعاً نحاول التكيف مع الحالة الناشئة.

وبعد أربعة عشر عاماً، تحققت بعض أسوأ مخاوفنا. وما كان لمشاكل ليبيريا، وسيراليون، ورواندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، أن تحدث لو كانت الحرب الباردة لا تزال مستمرة إلى اليوم. لكن الوضع لم يكن كله مظلماً ومشؤماً بالنسبة لأفريقيا. فقد شهدنا تحرير ناميبيا وجنوب أفريقيا من نظام الفصل العنصري، ومعه ظهور فرص سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، لم يحصل عليها المواطنون فيهما من قبل.

التقدم تم إحرازه حتى الآن مع توقيع ٢٣ دولة على العملية. وينبغي الشاء على هذا التقدم. ووجود قيادة وطنية قوية يدعمها استعراض إقليمي للأقران يوفر مجموعة عوامل فعالة لتحسين أداء الحكومات.

ونبياد مبادرة إقليمية، لكنها بالقدر نفسه، تسلّم بالدور المهم للمجتمع الدولي في مساعدة أفريقيا على الخروج من صعوباتها الحالية. وفي ذلك الصدد، علينا جميعاً الالتزام بالمساعدة في حدود إمكاناتنا، وبالطرائق الخاصة بكل منا. وإذا لم نقم جميعاً بذلك، ثمة خطر حقيقي بأن تستمر أفريقيا في تخلفها وراء بقية العالم، رغم الجهود المثلى التي يقوم بها قادتها وشعوبها. وإن حدث ذلك لن تعاني أفريقيا وحدها. فإذا أصبح الشعور بالظلم والإحاف كبيراً للغاية، بطريقة أو بأخرى، ستطال مشاكل أفريقيا بقية العالم. وقد أدت العولمة الاقتصادية أيضاً إلى عولمة مشاكل الفقر، والإرهاب والمرض. وباختصار، لا خيار أمامنا سوى العمل معا لضمان نجاح أفريقيا ونبياد.

وفي ذلك الصدد، بذلت سنغافورة، بمفردها أو من خلال رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان)، أقصى ما عندها، لإشراك أفريقيا ومساعدتها. وسنغافورة تؤمن بإيماناً شديداً بتنمية الموارد البشرية. كما تؤمن سنغافورة، بوصفها بلداً لا يملك موارد طبيعية، بأن تنمية الموارد البشرية أمر حيوي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وقد ركزنا جهودنا دائماً على تدريب أفراد شعبنا لتزويدهم بالمهارات الضرورية لمواجهة التحديات التي تعترضهم في أماكن عملهم والإسهام في التنمية الوطنية. ونعتمد في ذلك على الفلسفة القائلة إن من الأفضل تعليم المرء صيد السمك بدلاً من إعطائه السمك، لأن المهارة التي يكتسبها تمكنه من اصطيد ما يريد وما يحتاجه من السمك.

وبالتالي، فإن تنمية الموارد البشرية هي الهدف الأساسي لبرنامج سنغافورة التعاوني، والذي يمكن أكثر من

وقد يبدو للمراقب الخارجي أن بعض هذه المشاكل لا يمكن التغلب عليها، لكن ما وجدته مشجعاً هو أن القادة الأفارقة قرروا إمساك الثور من قرنيه ومواجهة هذه المشاكل بصورة مباشرة، بدلاً من تركها تثقل كاهلهم. والثقة الجديدة بأن أفريقيا ستتحكم بمصيرها أمر محمود وملهم على حد سواء. وتؤكد ذلك الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نبياد)، والتي تم الشروع فيها قبل ثلاث سنوات. ومن خلال نبياد، تبلغنا أفريقيا، نحن بقية العالم، أنها تلتزم بتسوية مشاكلها وأنها تضطلع بالمسؤولية عن خلق الظروف السياسية المؤاتية لتنمية القارة.

وكما تشير وثيقة إنشاء نبياد،

”يستند البرنامج إلى تصميم الأفارقة على تخليص أنفسهم وتخليص القارة من ضيق التخلف الإنمائي والاستبعاد في عالم يسير في طريق العولمة....“

”ونحن على قناعة بأن هناك فرصة تاريخية سانحة لإنهاء محنة التخلف الإنمائي التي تصيب أفريقيا. وتتوفر الموارد بوفرة بين أيدينا، بما في ذلك رأس المال، والتكنولوجيا، والمهارات البشرية، المطلوبة لشن حرب عالمية على الفقر والتخلف الإنمائي.“

”إن الشراكة الجديدة من أجل أفريقيا... دعوة إلى إقامة علاقة شراكة جديدة بين أفريقيا والمجتمع الدولي، خاصة البلدان العالية التصنيع، لتجاوز فجوة التنمية التي اتسعت عبر القرون...“ (المقدمة، وثيقة نبياد الإطارية)

وما يثير المزيد من الإعجاب في أمر نبياد، أنها تحتوي على آلية أفريقية لاستعراض الأقران، ذات قيمة عالية جداً، وبرنامج عمل، وأمانة منفصلة. وألاحظ أن قدرًا كبيراً من

اليابان في إطار برنامج الشراكة اليابان - سنغافورة للقرن الحادي والعشرين. وتركز عملية مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية أفريقيا على مبادرات التنمية في أفريقيا، وكذلك على ميادين أخرى ذات أولوية، كالحكم وتطوير الموارد البشرية والأمراض المعدية والتطوير الزراعي والتربية والتعاون الإقليمي.

وهناك مثل في ثقافة كيكويو يقول إن الإنسان لا يولد حكيمًا. وهو بالفعل قول حكيم. فكل إنسان يتعلم وينمو بالخبرة. وقد اكتشفت سنغافورة في وقت مبكر أنه لا يوجد إلا القليل من المشاكل التي نواجهها التي لم نواجهها أو تحلها حكومات أخرى. ولذلك أصبح من ممارساتنا أن نجد البلدان التي سبقتنا في مواجهة المشكلات التي نواجهها، وأن ندرس كيف تم التعامل معها وإلى أي مدى كانت معالجتها ناجحة. وسواء كان ذلك بناء مطار جديد، أو تغيير مناهج تعليمية، فقد أوفدنا موظفينا لزيارة تلك البلدان التي نجحت في تلك المشاريع لدراسة تنفيذها. وقد فضلنا التسلق على أكتاف من سبقونا، ولم نقتنع أننا يجب أن نبتكر العجلة من جديد بدون مبرر، باستثناء الحالات التي أملت ظروفنا الخاصة. وللأسف، نؤمن بمشاطرة الآخرين خبراتنا الإنمائية، بمن فيهم أصدقاؤنا الأفارقة. ونحن ندرك أن خبرتنا قد لا تكون ذات صلة بالنسبة للبعض، ولكننا على استعداد لمشاطرة من يجدونها مفيدة لهم. وفي هذا الصدد، سنبدل أقصى ما في وسعنا لجعل حلقاتنا التدريبية ملائمة لاحتياجات أصدقائنا في أفريقيا. وسنعمل كل ما نستطيع للمساهمة في حدود مواردنا المحدودة في تنمية أفريقيا من خلال تدريب الموارد البشرية. ونحن نرحب باستمرار مشاركة أفريقيا في الحلقات الدراسية التي يقدمها برنامج سنغافورة للتعاون.

وحقيقة أنه في نهاية المطاف يوجد حد لما نستطيع جميعنا أن نفعله لمساعدة أصدقائنا في أفريقيا. وهذه نقطة

٣٣٠٠ مسؤول حكومي من ٤٥ بلداً أفريقياً منذ سنة ١٩٩٣ من الحجيء إلى سنغافورة لتلقي التدريب في مجموعة واسعة ومتنوعة من المجالات كالإدارة العامة، والطيران المدني، والتمويل، والمعاملات المصرفية، والرعاية الصحية، والتخطيط والتنمية الحضرية، والسياحة، والتعليم، وإدارة المرفئ، وتكنولوجيا المعلومات، والبث الإذاعي، والتجارة والتبادل التجاري.

وبصرف النظر عن الدورات التدريبية، استضافت سنغافورة أيضاً عدداً من الوفود تقوم بزيارات تثقيفية سنوية، استجابة لطلبات محددة تقدم بهافرادى البلدان الأفريقية والقادة الأفارقة.

وبين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٣، ساعدت سنغافورة جنوب أفريقيا في إنشاء مجلس تنمية صناعة البناء. كما ساعدت سنغافورة بوتسوانا في إنشاء مركز الإنتاجية الوطني في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وواصلت منذ ذلك الحين توفير التدريب، والإعارة والزيارات التثقيفية لمسؤوليها. ونفخر بأن بوتسوانا باتت الآن مركزاً بارزاً للتدريب في مجال الإنتاجية في جنوب أفريقيا.

وقد انتدبت سنغافورة أيضاً مستشاراً من سلطة ميناء سنغافورة إلى غانا لمساعدة حكومتها في تنمية ميناء تيمبا بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧. وعملنا بشكل وثيق مع بلدان أخرى مثل اليابان لتوفير التدريب والتنمية لصالح العديد من البلدان الأفريقية. وبموجب برنامج الشراكة بين اليابان وسنغافورة للقرن ٢١، قمنا معاً بتدريب أكثر من ١٥٠ مشاركاً أفريقياً.

وإلى جانب الحلقات التدريبية، كانت سنغافورة ممثلة في ثلاثة من مؤتمرات طوكيو الدولية لتنمية أفريقيا، وذلك في الأعوام ١٩٩٣ و ١٩٩٨ و ٢٠٠٣. وقد ساهمنا بوصفنا شريكا إنمائيًا مع أفريقيا بشكل ثنائي، وكذلك بالشراكة مع

هذا القرار الثقة الدولية بحكومة سنغافورة التي أدركت أن مصلحتها على الأجل الطويل تعتمد على كونها مكانا يعول عليه للنفط وغيره من المشاريع“.

حسنا، كانت النتيجة أن معامل التكرير وسعت عملياتها في سنغافورة بدافع الثقة. وفي التسعينيات أصبحت سنغافورة أكبر مركز في العالم لتجارة النفط بعد نيويورك ولندن. وقد رويت هذه القصة لأن أفريقيا، مثلما فعلت سنغافورة، ستواجه لحظات مؤلمة وصعبة - أو أشواكا في الطريق - وهي تسير في طريق تنفيذ الاستراتيجية والسياسات المحددة في الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وقد تواجه أحيانا حالات الإغراء بتجنب القرارات الصعبة واختيار الخيارات الأسهل الأقل إيلاما. والاستمرار في المسيرة يتطلب الشجاعة. ولكنني على ثقة بأن أشقائي وشقيقياتي في أفريقيا سيفعلون الشيء الصحيح. وسنغافورة تمنى لهم كل خير. ونتمنى أن نرى أفريقيا ناجحة ومزدهرة، وتعيش بسلام مع نفسها ومع العالم. والشراكة الجديدة توفر الفرصة والاستراتيجية لتحقيق ذلك.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): لقد كان وفد بلدي قد أكد في محفل آخر في الأمم المتحدة أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مرتبط بتنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، التي التزمت فيها البلدان الأفريقية بشكل صريح بالحكم الرشيد، وضمان الأمن والاندماج الإقليمي، وبالتركيز على أولويات الشراكة من أجل التنمية المستدامة. وأوغندا، من جانبها، من بين الـ ٢٣ بلدا التي وقعت على الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ويجري الآن إنجاز الترتيبات للشروع بعملية الاستعراض. ويجري دمج أولويات الشراكة الجديدة في خطط التنمية الوطنية، كأوراق استراتيجية تخفيف حدة الفقر وأطر النفقات المتوسطة الأجل.

اعترفت بها أفريقيا في الوثيقة الملهمة التي أطلقت الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وربما حاب أمل البعض منا لأن الشراكة الجديدة لم تحقق حتى الآن النتائج التي تمنيناها. ولكن دعونا لا ننسى أن الشراكة الجديدة عمرها ثلاث سنوات فقط. وستحتاج إلى المزيد من الوقت لتؤتي ثمارها. والمهم الآن أن تواصل أفريقيا سيرها في الطريق الذي قررت أن تسلكه وأن تتمسك بالسياسات التي ستخلق الثقة لدى شركائها المانحين وستكفل تعاونهم. وفي هذا السياق، استذكر بعض عبارات النصح التي قالها رئيس وزراء سنغافورة الأسبق، ومهندس سنغافورة الحديثة، السيد لي كوان يو، في مذكراته بعنوان ”من عالم ثالث إلى عالم أول“:

”إذا كان عليّ أن أختار كلمة واحدة أفسر بها نجاح سنغافورة، فهي الثقة. فهذا ما دفع المستثمرين الأجانب إلى اختيار مواقع مصانعهم ومعامل تكريرهم هنا. وفي غضون بضعة أيام من بدء أزمة النفط في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، قررت توجيه رسالة واضحة إلى شركات النفط مفادها أننا لا ندعي لأنفسنا أية امتيازات على مخزون النفط في معامل التكرير التي تملكها في سنغافورة. ولو أوقفنا التصدير من ذلك المخزون لأمنّا احتياجاتنا من استهلاك النفط مدة عامين، ولكننا كنا سنظهر كمن لا يعول عليهم بالمرّة. واجتمعت مع الرؤساء التنفيذيين أو مدراء جميع معامل التكرير في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣. وأكدت لهم على الملأ أن سنغافورة ستشاطر زبائنهم الآخرين أي تخفيضات سيفرضونها عليهم على أساس مبدأ المساواة في الشقاء. وكان زبائنهم في أماكن متباعدة، كالاسكا وأستراليا واليابان ونيوزيلندا، بالإضافة إلى الزبائن في المنطقة. وقد عزز

مسألة استدامة الدين. وقد قام بالفعل حتى الآن عدد من الشركاء المانحين للقروض بإلغاء الديون كتدبير لتخفيف حدة الديون. وإذا ما تزامن ذلك مع مستوى أعلى من المنح المالية، فإن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ستكون قادرة على توجيه الموارد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وحتى الآن، فإن خدمة الديون قد استنفدت كل المساعدات المالية التي تلقتها أقل البلدان نمواً.

ويتعلق المجال الثاني بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وقد شهدت أفريقيا ارتفاعاً متواضعاً في هذه المساعدة. ولكن المعدلات الراهنة تقل بكثير عن قيمة الـ ٥٠ بليون دولار أمريكي المطلوبة كمساعدة إنمائية رسمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك حاجة إذن لأن يقوم شركاء التنمية ببذل المزيد من أجل الوصول إلى هدف تخصيص ١٥,٠ إلى ٢٠,٠ في المائة من إجمالي الناتج القومي إلى أقل البلدان نمواً. ومن الضروري أيضاً عمل المزيد لكي تستهدف الاستثمارات الخارجية المباشرة البلدان الأكثر احتياجاً في أفريقيا. ومن الضروري أيضاً تحسين نوعية وفعالية المساعدة.

ويتعلق المجال الثالث بالتجارة، وخاصة برنامج عمل الدوحة للتنمية من خلال معالجة المسائل التي تهم أفريقيا بشكل خاص، كالمعونات الزراعية، والزيادة القصوى في التعريفات الجمركية، وتصاعد التعريفات، والقيود على الإمدادات، وعدم استقرار أسعار السلع الأساسية العالمية وبناء القدرات. ومن شأن ذلك أن يساعد على اندماج أفريقيا الكلي في الاقتصاد العالمي من خلال تسهيل وصول منتجاتنا إلى الأسواق. ومن شأنه أيضاً أن يمكن أفريقيا من جني فوائد أخرى للعلامة.

إننا نثيب بالمجتمع الدولي مواصلة دعم جهود الأمم المتحدة في حشد الدعم الدولي للشراكة الجديدة من خلال

كما أن أوغندا قد وضعت نقاط الانطلاق الأساسية عندما لمبادرات الشراكة الجديدة. وهي تشمل على القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، ومنتدى برلماني، بمشاركة وزير المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، لتنسيق تفعيل المبادرة. وفي أوغندا ستسعى الشراكة الجديدة إلى بناء القدرة في مراكز المؤسسات لخلق الكفاءات والوعي من أجل الاستجابة لاحتياجات التنمية.

وقد اعتبرت المشاريع التالية في رأس أولويات الخطة القصيرة الأجل للشراكة الجديدة: أنبوب البترول بين كينيا وأوغندا، والدعم المؤسسي لخطوط السكك الحديدية في كينيا وأوغندا وتنزانيا، ومشروع الطريق في الممر الشمالي، وإنشاء نقاط عبور حدودية موحدة وشبكة اتصالات تربط جماعة شرق أفريقيا والسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقيين.

وتشارك أوغندا في مبادرة مدارس الشراكة الجديدة التي تعلم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفتيان الأفارقة في المدارس الابتدائية والثانوية.

وكما استنتج الأمين العام في تقريره، فإن البلدان الأفريقية قد أظهرت التزامها بتنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا من خلال توظيف الموارد المالية النادرة في مجالات الأولوية. وما تحتاج أفريقيا إليه هو الدعم الدولي للتصدي للتحديات المحددة في الشراكة الجديدة. وفي هذا السياق، نود أن نشيد بالمبادرات الدولية المتعددة التي أفادت، أو ستفيد، تنفيذ الشراكة. ويجب أن يبقى في الأذهان عدد من نقاط الاهتمام الرئيسية بالتنمية المستدامة الطويلة الأجل لأفريقيا، إذا أريد لهذه الجهود أن تنجح.

وأولى هذه النقاط تخفيف حدة الدين. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في الإلغاء التام للدين، وبخاصة دين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ووضع تدابير لمعالجة

والبطالة، خاصة بين الشباب، من أهم الأسباب التي تولد التدمير.

إن انتشار الأسلحة بصورة غير مشروعة يسير جنباً إلى جنب مع الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، ويشكل مصدراً لعدم الاستقرار المستمر في أفريقيا، وهذا يحتاج إلى إجراءات دولية عاجلة.

ويمكن لأوبئة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، أن تعرقل السلام الهش والاستقرار في أفريقيا. وبينما تتحمل أفريقيا المسؤولية الرئيسية عن معالجة هذه الآفات، إلا أنه لا يسعها الوفاء الكامل بالاحتياجات المالية. ولقد حققت أوغندا، من جانبها هدف الألفية الإنمائي في وقف الإصابة بالفيروس/الإيدز. ولكن أوغندا تواجه تحديات جديدة في السيطرة على الملاريا. وحتى بعد إزالة رسوم التعريف على الناموسيات للوقاية من البعوض بهدف تسهيل جعلها في متناول الجميع، فإن غالبية السكان ما زالوا غير قادرين على شرائها. وتوفير وسائل محلية للسيطرة على الحمى من خلال التزويد المحلي لحزمة العلاج للأطفال عن طريق التوزيع الأهلي، والوقاية من الملاريا ومعالجتها أثناء فترة حمل النساء قد أصبحا جزءاً من تدخل الحكومة. ولكن نظراً للمقاومة القوية للعقاقير الطبية غير المكلفة لعلاج الملاريا المستخدمة الآن، وبسبب ارتفاع معدل الوفيات بالملاريا، فإن أوغندا ستلجأ إلى الاستخدام المدرس لمبيد دي دي تي وفقاً للمبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية ولتوصياتها.

وفي الختام، إن العلاقة الوثيقة بين الفقر والأمراض تتطلب تعاوناً دولياً من أجل حشد الموارد الكافية للوقاية والمعالجة والمراقبة ضد أمراض الفيروس/الإيدز والملاريا والسل. وهناك حاجة أيضاً إلى بناء القدرات، والبحث والتطوير لضمان توفير العقاقير الطبية الفعالة بأسعار منخفضة من أجل مكافحة هذه الأمراض.

توفير المزيد من الموارد إلى الوكالات التي تنفذ برامج الشراكة الجديدة. وفي ذلك الصدد، نحیی إنشاء الفريق الاستشاري للأمين العام لشؤون الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. ونود أيضاً أن نسجل أهمية الدور الذي يؤديه مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، الذي قام بأنشطة متعددة من أجل التنفيذ الناجح للشراكة الجديدة.

إن تقرير الأمين العام حول أسباب الصراعات وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة بيّن أن أفريقيا في طريقها إلى تسوية الحروب والصراعات التي استمرت طويلاً. فقد بذلت أفريقيا جهوداً لترسيخ وتوسيع الحكم الرشيد، والديمقراطية، وسيادة القانون، وإعادة البناء الاقتصادي، وكذلك مكافحة الفقر والتخلف الإنمائي. وقامت بلدان أفريقيا بجهود كبيرة على المستويين الإقليمي والقاري للتصدي للصراعات من خلال تشجيع المفاوضات السلمية والتوسط لعقد اتفاقات سلام.

وأدى مجلس السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي دوراً مساعداً في إدارة وتسوية الصراعات في أفريقيا. وفي منطقة البحيرات الكبرى، قام الاتحاد الأفريقي والسلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بدعم الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين، بتسهيل تحقيق الاستقرار في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن ملتزمون بنجاح المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، الذي سيعقد في دار السلام في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. وسوف يركز المؤتمر على إعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع، وإعادة التوطين، وبرامج إعادة التأهيل والاندماج، وإنشاء الأطر للتكامل الإقليمي.

وتحتاج أفريقيا إلى دعم المجتمع الدولي في التصدي للأسباب التي تؤدي إلى نشوب الصراعات. وقد يكون الفقر

يكفل تحقيق مكاسب لأفريقيا ويزيد من قدرتها على الاستجابة لمتطلبات الجميع في الشراكة الجديدة.

إن الإدراك المتزايد بأهمية تعزيز تعاون دول الجنوب سيكون دون شك عنصرا في إكمال التعاون الدولي الإنمائي مما يسهم إيجابيا بدوره في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وإن تعاون دول الجنوب من شأنه أيضا رفد هذا التيار لمصلحة تلك الشراكة الواعدة.

وفي الختام يدعو وفد بلدي إلى زيادة دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لهذه المبادرة سعيا لتنفيذها مما سيفضي إلى تقليل مساحات الضمور الإنمائي الذي ظلت تعاني منه أفريقيا في طريقها نحو الانطلاق والعمل بتفاعل أكبر مع المجتمع الدولي.

السيد الحشاني (تونس) (تكلم بالفرنسية): يعبر الاهتمام المتزايد للمجتمع الدولي بأفريقيا واهتمام منظومة الأمم المتحدة على نحو خاص عن الإدراك العالمي للحاجة الملحة إلى إنشاء شراكة حقيقية من أجل التنمية لقارتنا، التي عانت طوال عقود من بشائع الصراعات المسلحة والأوبئة وعدم الاستقرار والفقر والتهميش. ومع ذلك لا نحتاج إلا إلى قراءة التقرير الثاني للأمين العام الصادر مؤخرا عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/59/206)، لإدراك أنه، على الرغم من تصميم والتزام البلدان الأفريقية، يتطلب تنفيذ ذلك البرنامج الأفريقي الكبير قدراً أكبر من تعبئة المجتمع الدولي وتناسقا أفضل في أدوات تدخله لجعلها تتفق مع المبادئ الإرشادية التي اعتمدها مؤتمر قمة الألفية، مما أبرز الحاجة إلى الوفاء بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا.

وفي العديد من الحالات، يتواصل تدهور اقتصادات البلدان الأفريقية، ويرجع ذلك إلى تدهور أسعار السلع - وهي مصدر الدخل الرئيسي لأغلبية بلدان القارة - وتطبيق التدابير الحمائية في مجال التجارة وعدم الاستقرار الكبير في

السيد والي (السودان): إننا نجدد لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا بوصفها مبادرة ونتاجا أفريقيا خالصا جاءت عصارة جهد وولادة بعد مخاض عسير في منعطف مصيري تعيشه القارة الأفريقية في مسيرتها نحو البناء والتعمير والتنمية.

ويود وفد بلادي أن يتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره الشامل، الذي يبرز التدابير والإجراءات المتعلقة بالسياسات العامة التي اتخذتها البلدان، والدعم المقدم من منظمة الأمم المتحدة خلال العام المنصرم. وبقيننا أن القارة الأفريقية قد أكدت على عزمها وتصميمها وإرادتها على الخروج من نفق الأوضاع التي أقعدتها حقبا طويلة إلى رحاب آفاق أوسع للبناء والتنمية، تلك الآفاق التي عكستها روح مبادرة الشراكة الجديدة، وسعيا وراء أهدافها المتمثلة في الانعتاق الاقتصادي والإنفاق على أولويات قطاعية، كالصحة والزراعة والمياه والصرف الصحي ومجالات العلوم والتكنولوجيا.

وقد أكد تقرير الأمين العام على قيام المجتمع الدولي باتخاذ سلسلة من الإجراءات على الصعيد الدولي في إطار تنفيذ هذه الشراكة الجديدة. وإن ما أحرزته البلدان الأفريقية من خطوات جادة بدرجات متفاوتة في الموضوعات ذات الأولوية أمر يدعو إلى التفاؤل ويعضد أيضا العزيمة إزاء تحقيق السياسات العامة المتعلقة بتنفيذ الشراكة الجديدة وتوفير أنماط النفقات المرصودة في الميزانية لهذه الأولويات.

إن الديون التي لا تزال تثقل كاهل الدول الأفريقية وتحد من استجابتها لمتطلبات تنفيذ الشراكة تظل إحدى العقبات الكأداء مما يتطلب توسيع إمكانية إنعاشها على المستويين الثنائي والجماعي، علاوة على زيادة المعونة وعدم تقييدها وإصلاح السياسات التجارية. كل ذلك من شأنه أن

مستقر دائم بين أهداف تنمية أفريقيا وقيود العولمة على حد سواء.

وبدلاً من أن تكون تلك الصورة القائمة للحالة في أفريقيا سبباً لليأس ينبغي أن تحفز المجتمع الدولي والحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني على مضاعفة جهودها، بوصف ذلك جزءاً من الشراكة الإنمائية الحقيقية القائمة على أساس التضامن والتعاون الدولي لكي نسمح لأفريقيا بإعادة إطلاق نفسها وبتكليف عملية إدماجها في الاقتصاد العالمي وبالإسراع بهذه العملية.

إن الأهداف المحددة في إعلان الألفية الواجب تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥ طموحة بالتأكيد. ولكن يمكن تحقيقها إذا تمت بنية صافية من خلال طفرة في التضامن مع أفريقيا ومتابعة الالتزامات المقطوعة عام ٢٠٠٠ وفي مؤتمرات دولية رئيسية، بما في ذلك المؤتمران اللذان عقدا في مونتيري وجوهانسبرغ. وعلى وكالات الأمم المتحدة على أرض الواقع تأدية دور كبير في ذلك الصدد بإعطاء منظور تشغيلي لتوافق الآراء العالمي ضد الفقر، مما يجعل من الممكن لأفريقيا أن تحقق التنمية السريعة التي حرمت منها أحيانا كثيرة.

وبينما تحرز أفريقيا تقدماً جديراً بالإشادة صوب تسوية الصراعات، التي عرقلت خلال وقت طويل تنمية العديد من البلدان؛ وحينما تظهر القارة تصميمها على أن تأخذ مصيرها في يديها باعتماد خطط لإعادة الهيكلة والتحسين؛ وفي وقت تعبئ فيه أفريقيا نفسها لتحقيق الأهداف التي حددتها الشراكة الجديدة من أجل أفريقيا - برنامج شامل ومتكامل لتنمية أفريقيا وأساس التعاون مع شركائها - يجب ألا نغفل أن ذلك التصميم الحقيقي على الاضطلاع بالمسؤولية يدل على الحاجة إلى موارد مالية وبشرية وتقنية تتخطى قدرات العديد من البلدان الأفريقية.

الصرف الأجنبي ومستويات المساعدة الإنمائية الرسمية غير الوافية بالعرض وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويوجه تقرير الأمين العام عن تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا نداء ملحا بوضع أفريقيا في مركز شراكة عالمية من أجل التنمية تركز على ثلاث دعائم رئيسية: زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية واستعادة التوازن التجاري بالتوسيع الكبير لإمكانية وصول المنتجات الرئيسية للبلدان النامية إلى الأسواق وإلغاء كل من الحواجز الجمركية وغير الجمركية؛ ووضع مخطط لتسوية المشاكل المترتبة بالديون، التي تعيق آثارها إلى حد كبير إمكانية البلدان الأفريقية وتوجه الموارد التي يجب أن تركز للمشاريع ذات الأهمية الكبيرة بعيداً عن مسارها، من قبيل المشاريع في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية الأساسية.

إن أفريقيا بالتأكيد المنطقة الأكثر تضرراً بالتناقضات والمفارقات في البيئة العالمية الحالية. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى دراسة جديدة أصدرها مؤخرا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن عبء الديون المفرط الواقع على أفريقيا. وضمن جملة أمور، خلصت الدراسة إلى أن حالة الديون الأفريقية لا تتلاءم مع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويفرض صافي التحويل السليبي للموارد المالية، وهو طريقة أخرى لإعانة الاقتصادات المزدهرة، عقوبات شديدة على التنمية الاقتصادية والبشرية على حد سواء.

وبالنسبة لشركاء أفريقيا، يجب أن يكون عكس مسار تلك الحالة المنطوية على المفارقة الخطوة الأولى صوب جعل سياساتها الإنمائية أكثر اتساقاً وصوب تمكين أفريقيا من أن تصبح مستفيدة استفادة صافية من التدفقات المالية المتغيرة. وإيجاد هذه البيئة المواتية لتنمية أفريقيا دعامة في عملية وضع أولويات الشراكة وشرط مسبق لإقامة توازن

نلاحظ من التقرير أن العام الماضي قد اتسم بإحراز التقدم في وضع أطر السياسات القطاعية وتنفيذ برامج ومشاريع محددة وتحديد أهداف الإنفاق لأولويات قطاع محدد.

ونؤيد البرامج والمشاريع الحالية التي تركز على مجالات رئيسية لتطوير البنية التحتية - الصحة والتعليم والبيئة والسياحة والزراعة والعلم والتكنولوجيا والتصنيع. ومن منظور تجربة ماليزيا الإنمائية، فتلك من ضمن المجالات الضرورية لإطلاق أي بلد صوب تقدم وتنمية أكبر. ونذكر على سبيل المثال برنامج تحويل ٦٠٠ ٠٠٠ مدرسة أفريقية إلى مدارس إلكترونية.

ورحبت ماليزيا بجهود اتباع نهج متكامل حيال التنمية في أفريقيا من خلال الشراكة وأيدت تلك الجهود تأييدا قويا. وهنئى بلدان أفريقيا على تأييد واعتماد تلك المبادرة في خططها الإنمائية. ونشيد بزعماء البلدان الأفريقية على التزامهم المستمر باتخاذ خطوات جريئة في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة وتخفيض مستوى الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والاستقرار في بلد كل منهم ونشيد بهم على تصميمهم المستمر على اتخاذ تلك الخطوات.

وكما أكد الأمين العام في تقريره، فقد كان للشراكة بعض الأثر على أفريقيا. ولا شك في أن البلدان التي أحرزت التقدم من خلال الشراكة أثبتت أن التنمية والتقدم يمكن تحقيقهما في أفريقيا كما هو الحال في أماكن أخرى. إن ذلك الإنجاز سيعتد يقينا على تشجيع دول أفريقية أخرى على محاكاته. ويمكن عرض خبراتها بوصفها أفضل الممارسات للبلدان الأفريقية الأخرى.

وتود ماليزيا أن تشدد على أن تنفيذ البرامج والمشاريع بمقتضى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا سينجح باستمرار تقديم المساعدة الخارجية. و ينبغي أن يستمر المجتمع الدولي، ولا سيما شركاء التنمية ومنظومة

ويفسر ذلك الحاجة الهيكلية للدعم من الخارج، مسؤولية تقع بعدة طرق على المجتمع الدولي بأسره.

وختاما أود أن أعرب عن تقدير وفد تونس للجهود الدؤوبة التي بذها السيد إبراهيم غمباري المستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا فيما يتعلق بتنفيذ الشراكة. ونأمل أيضا في ألا يشكك في الالتزام الرسمي الذي قطع بمد مكتبه بالموارد التي يحتاج إليها بوصفه مركز التنسيق للشراكة في الأمانة العامة.

السيد محمد راضي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية):

تؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل قطر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وأيضا البيان الذي أدلى به ممثل لاوس بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

وكما نعلم جميعا فإن أفريقيا قارة كبيرة ومتنوعة بخصائصها الفريدة واحتياجاتها الخاصة ووجوه قوتها. وطوال سنوات كثيرة استرعت القارة الاهتمام الدولي فيما يتعلق بالكفاح ضد الفقر والجوع والأمراض المعدية والصراعات المسلحة وعدد ضخم من الولايات الأخرى التي عرقلت تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار السياسي لمعظم بلدان القارة.

وتعد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بإيجاد آفاق اجتماعية وسياسية واقتصادية متغيرة في أفريقيا. إن تقرير الأمين العام عن حالة تنفيذ الشراكة (A/59/206) مشجع جدا. ومما يبعث على الارتياح معرفة أنه قد تم إحراز تقدم، على الرغم من عدم انتشاره المتماثل عبر جميع بلدان القارة. وتشجعنا على نحو خاص حقيقة أن البرامج والمشاريع الإنمائية قد خطط لها جيدا ووسع نطاقها لتشمل جميع القطاعات الرئيسية من أجل نقل البلدان الأفريقية إلى مستوى أعلى من التنمية الاقتصادية. ويسرنا بالفعل أن

الحصول على الدعم المالي الوطني المستدام والثابت. ونود أيضا أن ننضم إلى الآخرين في ترديد الدعوة الموجهة إلى شركاء التنمية للوفاء بتعهداتهم فيما يتعلق بحصتهم في أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للبلدان الأفريقية، من أجل التمكين من التنفيذ الكامل للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ووفقا لما تردد في كثير من المحافل نعتقد أن التجارة إحدى الوسائل العملية والفعالة لمساعدة البلدان الأفريقية، لأن معظم تلك البلدان بلدان زراعية ومنتجة ومصدرة للسلع الأساسية. وينبغي أن تواصل البلدان المتقدمة النمو بذل المزيد من الجهود لفتح أسواقها أمام الصادرات من البلدان الأفريقية، ولا سيما المنتجات الزراعية في السلع الأساسية. كما ينبغي أن تتخذ البلدان المتقدمة النمو الإجراءات اللازمة لإلغاء دعمها للصادرات الزراعية وتقليل الدعم المقدم للمزارع المحلية الذي يتسبب في الإحلال بشروط التبادل التجاري، بغية مساعدة البلدان الأفريقية على الحصول على نصيبها العادل من صادراتها الزراعية. ولا يمكننا أن ننظر في استكشاف إمكانية زيادة توفير مصادر التمويل المحلية للتنمية في أفريقيا إلا حينئذ.

لقد أشير في عدة مناسبات، بما في ذلك تقرير الأمين العام، إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن يلعب دورا حاسما في دعم وتكملة الجهود الأخرى المبذولة لتعزيز التنمية في أفريقيا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار المبادرات العديدة القائمة فيما بين البلدان النامية. ويمكن أن يشكّل ذلك مسارا مهما آخر لتعزيز النمو في أفريقيا.

تؤمن ماليزيا إيماننا راسخا بإمكانيات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وطوال أكثر من عقدين أدرجت ماليزيا برامج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياستها

الأمم المتحدة، في توفير المساعدة المطلوبة للإبقاء على الزخم الإيجابي الحالي للتغيير في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وثمة حد لما تستطيع البلدان الأفريقية أن تفعله. وإننا ندرك وجوه القصور والقيود التي تعاني منها تلك البلدان، ولا سيما في مجال الموارد المالية، وبصفة خاصة بين أقل البلدان نموا في أفريقيا. ويشجعنا أن نلاحظ أن المجتمع الدولي قد استجاب على نحو إيجابي من خلال مجموعة من الإجراءات الدولية الموجهة نحو المساعدة على تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بما في ذلك قيام حكومة المملكة المتحدة بإنشاء لجنة أفريقيا.

وحددت على نحو واضح الاحتياجات المالية اللازمة لتحقيق أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في العديد من المؤتمرات ومؤتمرات القمة. وإننا ندرك أنه قد تم البدء في الجهود التي يبذلها شركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة بغية توفير الموارد الضرورية لتمويل البرامج والمشاريع في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وإننا نرحب بالجهود المبذولة للتخفيف من عبء الديون، وهي الجهود التي يمكن أن تستفيد منها البلدان الأفريقية، ولا سيما القرار الذي اتخذته قادة مجموعة البلدان الثمانية بتمديد مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون حتى عام ٢٠٠٦.

ولكننا نشاطر البلدان الأفريقية شواعلها بأنه ينبغي فعل المزيد لمواجهة المسألة الهامة، مسألة استدامة ديونها من أجل ضمان التوصل إلى حل طويل الأجل لمشكلة الديون التي تواجهها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، ومعظمها في أفريقيا. وفي ذلك الصدد نحث شركاء التنمية، ولا سيما بلدان الشمال الدائنة، على النظر فيما وراء مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون للتوصل إلى السبل والوسائل اللازمة، بما في ذلك الأفكار الجديدة والمبتكرة، للتخفيف من هذه الحالة ومساعدة البلدان المتضررة على

ومشاريع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وضمن الأداء الحسن من جانب تلك البرامج والمشاريع لوظائفها.

وبينما تبذل القارة الأفريقية الجهود لإعداد وتنفيذ خطط عمل لتوفير بيئة مؤاتية وتمكينية بغية نجاح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، من الحتمي أن يوفر المجتمع الدولي الدعم الضروري لضمان نجاح أفريقيا في ذلك المسعى. ولا شك أن نجاح الشراكة الجديدة من شأنه أن يعود بالنفع الهائل على المجتمع العالمي.

السيد سوناغا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/59/285) الذي يوضح أن البلدان الأفريقية حققت تقدماً جوهرياً فيما يتعلق بتعزيز السلام والتنمية المستدامة.

تقدر الحكومة اليابانية بوجه خاص إنشاء مجلس السلام والأمن تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، هذا المجلس الذي يمكن أن يكون مؤسسة ذات مغزى لتعزيز السلام الدائم في القارة.

وهناك مؤشر بحدوث بعض التحسّن بالفعل يتجلى في الرد الفوري للدول الأفريقية على الأزمة في دارفور، حيث قرر مجلس السلام والأمن وزع قوته للرد والحماية التي يبلغ قوامها ٣٠٠ فرد. وهناك دلالة طيبة أخرى تتبدى في إنشاء الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تعتقد اليابان أنها أداة مفيدة لرصد التنمية المستدامة. وترى اليابان في ذلك دليلاً على ملكية البلدان الأفريقية لعملية القضاء على الفساد وضمان حقوق الإنسان.

بيد أن تلك التطورات الإيجابية لا يمكن أن تخفي وجود صعوبات وتحديات هائلة تنبغي مواجهتها. وتشاطر اليابان الرأي الذي مفاده أنه يلزم عمل الكثير من أجل ترسيخ المبادرات الأفريقية الجديدة. على سبيل المثال، من

الخارجية وخططنا الإنمائية الوطنية. وفي إطار سعينا المتواضع شاطرت ماليزيا خبراتها الإنمائية مع البلدان النامية الأخرى، فقد دعت الكثير من البلدان الأفريقية في السنوات العشرين الماضية إلى الاشتراك في برامج تدريبية متصلة بالتنمية في إطار برنامج التعاون التقني الماليزي. وبالإضافة إلى توفير التدريب التقني والإداري فإن ماليزيا تؤيد بقوة المشاركة الفعالة في عملية الحوار الإنمائي مع أفريقيا، واستضافة تلك العملية والبدء فيها، ولا سيما عملية لانغكاوي للحوار الدولي. كما أننا ندعم بقوة عملية الحوار الدولي للجنوب الأفريقي ونشارك فيها بنشاط. كما شاركنا بدون انقطاع في مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا المعقود بمبادرة يابانية.

وفي إطار ترجمة السياسة إلى أعمال شجعت ماليزيا القطاع الخاص للسعي من أجل إقامة شراكات واستثمارات في الكثير من البلدان الأفريقية بهدف مشاطرة خبراتنا الإنمائية في مجالات أساسية لأفريقيا والمشاركة في عملية بناء الأمة في أفريقيا. وإننا نعتقد أن تواجد واشتراك قطاعنا الخاص في التنمية الأفريقية، من خلال استثماراته ومشاريعه التجارية، يمكن أن يسهما في تحقيق الأهداف المختلفة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وإننا نأمل أن تكون أفضل الممارسات في البلدان النامية الأخرى، ولا سيما تلك المتعلقة بتوفير بيئة محلية مؤاتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستمراره، ذات فائدة كبرى بالنسبة للكثير من البلدان الأفريقية.

إن ما يشجع وفد بلدي بدرجة كبيرة التزام البلدان الأفريقية بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. لقد أظهرت تلك البلدان تصميمها على إدخال التغييرات اللازمة لتعزيز إمكانات أفريقيا تجاه الاهتمام الذي يركز على الشعوب والنمو القوي والاستقرار السياسي الدائم. لقد تم الاضطلاع بالكثير من المبادرات الأفريقية لتمكين الأفارقة أنفسهم من تعزيز تنسيق وتخطيط وتنفيذ ورصد برامج

٦ ملايين دولار قدمتها اليابان حتى الآن، وبذلك يصل إجمالي المساعدة التي قدمتها اليابان إلى ٢١ مليون دولار.

وتنوي اليابان مساعدة بوروندي في الجهود التي تبذلها تجاه التنمية المستدامة من خلال صندوق استثماري خاص بالأمن البشري، أنشأته حكومة اليابان من خلال الأمم المتحدة.

ثانياً، تعتقد اليابان أن النمو الاقتصادي يمكن أن يكون محركاً قوياً للتنمية. إن تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية في مجالات من قبيل النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة، كفيل بتهيئة بيئة مؤاتية لتعزيز التجارة والتنمية. وذلك بدوره سيولد بالتأكيد مزيداً من النمو الاقتصادي، ولكن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تكفي وحدها. إن النظام التجاري المتعدد الأطراف ينبغي أن يجعل أكثر مؤاتية للدول الأفريقية، وتقوم اليابان ببذل الجهود لتحقيق ذلك أيضاً. على سبيل المثال تمنح اليابان إعفاءات ضريبية وأفضليات تجارية لحصص بدون ضرائب بالنسبة إلى ٢٩ في المائة من وارداتها من أقل البلدان نمواً، ولا تقدم دعماً للصادرات للمنتجين الزراعيين اليابانيين.

وبالإضافة إلى ذلك قامت اليابان باتخاذ زمام المبادرة في توسيع رقعة التجارة والاستثمارات بين آسيا وأفريقيا. وسنستضيف مؤتمر التجارة والاستثمارات بين آسيا وأفريقيا، مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية في ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

ثالثاً، تمشياً مع مفهوم الأمن البشري، تعزز اليابان التنمية التي تركز على العنصر البشري والتي تعتبر تنمية الموارد البشرية أساساً لبناء الأمم. في الواقع إن تمكين الشعب، من خلال التعليم والرعاية الصحية، أمر لا غنى عنه بالنسبة للتنمية المستدامة ومع أخذ ذلك في الاعتبار، سترصد اليابان مليونين من الدولارات في إطار المساعدة الإنمائية

الضروري بالتأكيد تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية الأفريقية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي. ويحتاج المجتمع الدولي، من جانبه، إلى دعم جهود البلدان الأفريقية، وإلا فإن الزخم القوي الذي ولّته المبادرة الأفريقية سيذهب هباءً.

لقد كثفت الحكومة اليابانية الجهود التي تبذلها لدعم البلدان الأفريقية منذ بداية عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية في عام ١٩٩٣. وتمثلت المبادئ الرئيسية التي عززها مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية في الملكية والشراكة. وتأييداً لتلك المبادئ اقترح مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية الأفريقية، المعقود في العام الماضي، تعزيز الشراكة مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي الواقع تجلّت تلك الشراكة في ثلاثة مجالات ذات أولوية، وهي توطيد السلام، والحد من الفقر من خلال النمو الاقتصادي، والتنمية التي تركز على العنصر البشري.

كما نعرف جميعاً فإن السلام شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية. تولى اليابان أهمية خاصة لاستمرار الدعم المقدم منذ بداية عملية السلام بعد إنهاء الصراع حتى مرحلة التعمير التي تليها. ولذلك السبب، تواصلت اليابان دعمها لأنشطة المنظمات الإقليمية الأفريقية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في مجالات منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها.

كما توفر اليابان المساعدة الإنسانية لليبريا والسودان. وبالنسبة للسودان، على وجه الخصوص، قررت اليابان أن تقدم مساعدة إنسانية طارئة إضافية بمبلغ ١٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على ضوء الظروف الإنسانية المتدهورة في منطقة دارفور في أيلول/سبتمبر الماضي. ذلك بالإضافة إلى مساعدة طارئة بمبلغ

ومن وجهة نظر الاقتصاد فإن تصميمنا على الشروع في إنعاش أفريقيا على أساس متين قد تجلّى في اختيار ٢٠ برنامجا ذات أولوية في مجالات الطاقة والنقل والمياه والنظافة الصحية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي مجال الحكم الرشيد فإن التقدم المحرز في وضع الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التي انضم إليها حوالي ٢٠ بلدا، دليل آخر على تصميمنا على انتهاج سياسات أمينة وشفافة.

ودعما لتلك الجهود الأفريقية يبين لنا تقرير الأمين العام أن مبادرات محمودة، جديدة بالتشجيع، اتخذها الطرفان الآخران في العقد الذي ذكرته من قبل، ألا وهما المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة.

وقد لاحظنا جميعا أن نتائج شراكتنا كانت، بشكل عام، إيجابية. ويؤكد على ذلك الحقائق والأرقام. ولكن ينبغي أن نتفق مع الأمين العام على أنه رغم النتائج الإيجابية التي حققناها من خلال جهودنا المشتركة لا يزال الطريق أمامنا طويلا. والآن يجب علينا، نحن الأفارقة، أن نتجاوز تلك الانطلاقات المفاهيمية وأن نستثمر جهودنا بالكامل في تنفيذ المشاريع ذات الأولوية التي حددناها من قبل.

وفيما يتعلق بشركائنا، أود أن أعيد التأكيد ببساطة على الخطوات العاجلة التي ينبغي اتخاذها في مجالات التعاون الثلاثة ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لأفريقيا، وأعني بذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة والديون. وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية فإن الحجج التي أوردها الأمين العام لزيادة مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى أفريقيا ولتنسيق وتبسيط الإجراءات كانت مقنعة ولذلك ليس هناك داع لتكرارها. أود أن أؤكد فقط على ضرورة أن تلتزم الدول المانحة، التي لم تفعل ذلك بعد، باتباع جدول زمني دقيق لبلوغ هدف الـ ٠,٧ في المائة في أقرب وقت ممكن. ونعتقد أن تلك خطوة أساسية لتعبئة المساعدة الإنمائية الرسمية

الرسمية لدعم التعليم في البلدان الأفريقية. وتعلق اليابان أيضا بأولوية كبيرة على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والملاريا وغير ذلك من الأمراض المعدية.

إننا سنشهد التمهيد لمجموعة من الأحداث الهامة في العام القادم، ستصبح فيها أفريقيا مرة أخرى بندا رئيسيا على جدول أعمال المجتمع الدولي. وتحدد اليابان التزاماتها بالعمل مع الدول الأفريقية وبقية العالم من أجل السلام والتنمية في أفريقيا.

السيد بادجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أرحب بالمناسبة المتاحة لأن أتكلّم في إطار هذه المناقشة في الجمعية العامة المكرسة لبحث التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأسباب الصراعات في أفريقيا والحملة ضد الملاريا. إن الاهتمام الخاص الذي يوليه القادة الأفارقة والشعوب الأفريقية، وكذلك شركاء التنمية لأفريقيا، للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يبرهن إذا كانت هناك حاجة إلى برهان على الأهمية الكبيرة لإدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية.

إن تقرير الأمين العام عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي (A/59/206) يرسم لنا صورة كاملة عن الأنشطة التي يضطلع بها الأطراف في هذا العقد الذي أبرم بين العقول والقلوب والذي يربط أفريقيا بالمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة.

ويشجعنا أن نلاحظ في هذا التقرير أن الدول الأفريقية قد بدأت في تحويل رؤيتها المشتركة إلى حقيقة واقعة بصبر وعزيمة، كما تشهد على ذلك المبادرات التي اتخذت في مجالي الاقتصاد والحكم الرشيد، ضمن مجالات أخرى.

للجوع وسوء التغذية اللذين يتليان الملايين من سكان أفريقيا جنوب الصحراء.

ويعتقد الأمين العام أن ليست المعلومات هي ما نفتقر إليه حتى نقوم بمثل هذه الثورة، بل الإرادة السياسية لترجمة تلك المعلومات إلى أفعال. ولسوء الطالع، في غياب هذه الإرادة السياسية، كما قال الأمين العام، مازال الجوع الممكن تجنبه يُتلف حياة البشر ومستقبل قارة بأكملها.

ولماذا أذكر العولمة؟ لأنها تفرز نزعة نحو إقصاء أفريقيا، وهي نزعة يمكن أن تحول قارتنا إلى مرتع لأيدلوجيات التعصب والعنف. ولذلك يجب أن نعكس مسار تلك النزعة من خلال استراتيجية التغيير التي تنادي بها اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة، والتي أود أن أشيد بتقريرها الممتاز.

ترتبط أفريقيا منذ عام ١٩٨٦ بالمجتمع الدولي من خلال ثلاثة عقود متتالية: الأول برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا؛ والثاني برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات؛ والثالث والأخير الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

إن خصائص كل من هذه البرامج والظروف التاريخية التي أطلقت فيها لا تتطابق على الإطلاق، بل تشابه إلى حد أن الافتقار إلى الموارد الذي سبب فشل البرنامجين الأولين مازالت المرحلة الأولى من تنفيذ الشراكة الجديدة تتسم به. ولا يمكن أن ينقذ الشراكة الجديدة من المصير الذي حل بالبرنامجين السابقين لها إلا بقفزة جماعية إلى الأمام - وهذا بالتأكيد ما يمكن أن يفعله المجتمع الدولي عندما تقتضي الظروف ذلك.

السيدة لاوفان (تايلند) (تكلمت بالانكليزية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما من قبل الممثل الدائم

الإضافية التي تحتاج إليها أفريقيا لبلوغ الغايات الإنمائية للألفية.

فيما يتعلق بالتجارة فإن جولة الدوحة لم تبرهن بعد على أنها جولة من أجل التنمية. ولذلك السبب قام عدد من المتكلمين قبلي بالدعوة إلى منح السلع الأفريقية حرية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو وإلغاء الدعم الزراعي واستقرار أسعار السلع الأساسية. وأود الآن أن أتوجه بطلب الإذن لبلادنا في إطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، بأن تدفع دعماً مؤقتاً لبعض صناعاتنا التي لولا ذلك لتهدد بقاؤها.

إن مشكلة الديون عبارة مكررة في بياناتنا لأننا، رغم الجهود التي بذلتها بلداننا، نخدع أنفسنا إذا اعتقدنا أن الاقتصادات الأفريقية يمكن أن تصل إلى معدل النمو البالغ ٧ في المائة المطلوب تحقيقه ضمن الأهداف الإنمائية للألفية في ظل غياب حل دائم لذلك العائق الرئيسي.

ورغم أن الإلغاء الكامل لديون البلدان الفقيرة في أفريقيا جنوب الصحراء هو بالتأكيد مطلب اقتصادي فإنه، قبل كل شيء، مطلب أخلاقي، نظراً لمسؤولية الدائنين التي لا تُنكر عن نشوء هذه الأزمة. ولكن، حتى يتم إيجاد حل توافقي لهذه المسألة والتوصل إلى تعريف لمستوى المديونية الممكن تحمله، من المفيد أن يقبل شركاؤنا تعليق مدفوعات خدمة الديون، بدون أية مدفوعات إضافية للفائدة.

إن المعونة والتجارة والديون مجالات ثلاثة ذات أولوية وتتوقع من شركائنا إجراءات عاجلة فيها. وهذا المطلوب حتى تبدأ عملية الشراكة الجديدة في التقدم. ولكن يجب استكمال الإجراءات في هذا الصدد بمبادرات أخرى في المجال الزراعي، وفي مجال العولمة على الصعيد الدولي. ولماذا الزراعة؟ لأن الثورة الخضراء وحدها قادرة على وضع حد

المحلية يمكن أن تؤدي دورا فاعلا في تنشيط النمو الاقتصادي وتعزيز الرفاهية الشعبية.

وتنضم تايلند أيضا إلى المجتمع الدولي في دعم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. ونحن ملتزمون تماما بمساعدة أفريقيا على مساعدة نفسها وعلى تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، بخاصة في المجالات التي ثبت فيها نجاح تجربتنا، مثل التنمية الزراعية والريفية من خلال مشروع "قرية واحدة، منتج واحد"؛ ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، بدعم من مشروع "صندوق القرية"؛ والسياحة؛ والصحة.

والجمال الآخر ذو الأهمية التنمية البديلة، التي ترمي إلى تعزيز الاقتصاد الشعبي من خلال موارد متاحة بسهولة وتطبيقات عملية للتكنولوجيا. وتتطلع تايلند إلى مشاطرة تجربتها مع البلدان الأفريقية خلال المؤتمر الوزاري الدولي المعني بالتنمية البديلة: اقتصاد الاكتفاء، الذي ستعقده تايلند في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام في بانكوك. وفي ذلك المؤتمر، نأمل أن نتمكن من تقديم تعاوننا إلى الحكومات المشاركة من خلال أربعة نُهج، وهي تعزيز الروابط الاقتصادية، والتعاون التقني، وتبادل الخبرات والممارسات، والتعاون في التصدي للتحديات العالمية. وتسترشد هذه النُهج الأربعة بالمبادئ الأساسية لتعزيز العون الذاتي والملكية والشراكة.

وتعزيزا لعلاقات تايلند مع أفريقيا، شاركت لأول مرة في مؤتمر القمة الطارئ للاتحاد الأفريقي بوصفها ضيفا على بور كينا فاسو، وفي تشرين الثاني/نوفمبر الحالي سيحضر السيد سوراكيارت ساثيراثاي، وزير خارجية تايلند، مؤتمر قمة البلدان الناطقة بالفرنسية مرة أخرى في بور كينا فاسو. وستواصل تايلند من ناحيتها تعزيز شراكتها مع أفريقيا.

لقطر السفير الناصر، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، السفير كيتبخون، باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

ويلاحظ وفد تايلند بارتياح الاهتمام الذي أولاه المجتمع الدولي للطابع الملح لمشاكل أفريقيا وكذلك التزامه بحل تلك المشاكل على أساس الأولوية. وتشجعنا كثيرا الالتزامات القوية والإرادة السياسية التي تم الإعراب عنها في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، الذي عُقد هنا في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

ورغم ذلك الاتجاه المشجع، تقوم حاجة إلى التنبيه للتحذيرات التي أطلقها السيد مارك مالوك براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ففي خطاب المدير أمام المؤتمر السنوي السابع والخمسين لإدارة الأمم المتحدة للإعلام والمنظمات غير الحكومية، الذي عُقد في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، حذر من أن أفريقيا ما زالت متأخرة عن بقية العالم وحث على منح المزيد من المعونات لمساعدة أفريقيا على تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تقليل الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥.

وقال أيضا إن الاتجاه الفعلي لهذا العام كان حتى أسوأ من ذلك، وأنه إذا استمر التوجه الحالي فلن يتم أبدا خفض مستوى الفقر بمقدار النصف في أفريقيا. وتشاطره تايلند نفس الشواغل وتوافق على اقتراحه بأن يكون الدعم الموحد للمجتمع المدني عنصرا أساسيا في التحالف السياسي الذي سيعيدنا إلى المسار السليم. كما تتفق مع تأكيده على أهمية الائتمانات الصغيرة والقطاع الخاص المحلي القوي في التقدم نحو تحقيق الأهداف، حيث أظهرت تجربتنا في تايلند أن مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمشاريع التجارية

لتنظيم برامج تدريبية وحلقات دراسية لزملائهم الأفارقة، ولتنوير الرأي العام حيال مرض الفيروس/الإيدز.

وقد قطعت تايلند شوطا طويلا في حملتها لمكافحة الملاريا. فبعد بضعة عقود من الجهود المضنية، والتي أثمرت في النهاية، نجحت تايلند الآن في خفض انتشار الملاريا ومعدل الوفيات الناجمة عنها على حد سواء. وبذلت أيضا مجموعة من مشاريع الوقاية، بما في ذلك استخدام الشبكات المرشوشة بمبيد الحشرات، ورش مخلفات دي دي تي، والتضبيب الحراري، والتدابير المضادة لليرقات. وفي ذلك الصدد، تتطلع تايلند إلى مشاطرة خبرتها وتقديم دعمها المستمر للجهود المنسقة من أجل إحكام السيطرة على أزمة الملاريا في أفريقيا وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومنتزعة هذه الفرصة للتأكيد من جديد على التزامنا بالتكاتف مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مساعدة أفريقيا على تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك السلم والأمن الدائمين.

السيد تيكلي (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): ينتهز

وفد إريتريا هذه الفرصة لشكر الأمين العام على تقريره المرحلي عن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، المتضمن في الوثيقة A/59/206.

لقد اعتمدت أفريقيا الشراكة الجديدة بترحيب غامر كإطار شامل، وبرنامج عمل لنهضة أفريقيا وتنميتها. وتلقت بسرعة تأييدا واسعا من حكومات في خارج أفريقيا، ومنظمات حكومية دولية بما فيها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمات غير حكومية.

ومن المسلم به أن الشراكة الجديدة حظيت بهذا التأييد لأنها تختلف جذريا عن جميع خطط التنمية الأفريقية السابقة، ولأنها تتضمن الأهداف الإنمائية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية. وهي حديرة بالثناء أيضا لأن البرنامج سيمتلكه ويسيره ويديره الأفارقة. وقد تم الإعراب عن هذا

وبينما تعزز تايلند بوصفها بلدا فرديا علاقتها مع بلدان في أفريقيا، فإن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تقيم بوصفها مجموعة أيضا روابط لتعزيز مشاركتها الإنمائية مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مما نعتقد أنها ستكون قاطرة للتنمية التي تقودها أفريقيا.

وفي شراكة مع البلدان المانحة والمنظمات الدولية، تتوسع تايلند في تعاونها التقني مع البلدان الأفريقية. فبالإضافة إلى مشاركة تايلند في إطار مؤتمر طوكيو الدولي المعني بتنمية أفريقيا، تعزز تعاونها مع اليابان، في إطار الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، ومع فرنسا، في إطار وكالة التنمية الفرنسية، وتفكر حاليا في فعل الشيء ذاته مع المملكة المتحدة وبلجيكا، في توفير التعاون التقني والدورات التدريبية للأفارقة. وتقتضي مساعيها المشاركة مع وكالات الأمم المتحدة كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) لزيادة التعاون الإنمائي مع أفريقيا.

وترمي جهودنا التعاونية إلى تطوير الموارد البشرية وزيادة قيمة المنتجات الأساسية ذات الدخل المنخفض بهدف زيادة الإنتاج الزراعي والمساعدة في تنوع الاقتصادات الأفريقية. وتايلند مستعدة للمساهمة في بناء القدرات لأصحاب المؤسسات التجارية والصناعية الذين سيكونون بمثابة المحرك والحافز للنمو الاقتصادي في بلادهم.

إن الملاريا ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ما زالا يشكلان تهديدا للتنمية البشرية ويعيقان إمكانات التقدم في أفريقيا. ولذلك، فإن تايلند تعمل الآن مع البلدان الأفريقية على وضع برنامج للتعاون الفني لمنع الإيدز وعلاجه من خلال تقديم المعدات الطبية الأساسية والعقاقير والتسهيلات اللازمة، وتوفير المنح الدراسية لأفراد الخدمات الطبية الأفارقة لتدريبهم في تايلند، وإيفاد فريق فني إلى أفريقيا

وتمكن آلية استعراض الأقران البلدان الأفريقية من تبادل الآراء وتقاسم الخبرات في تشجيع وتوطيد حقوق الإنسان والحكم الرشيد في كلا الميدانين السياسيين والاقتصادي، وكذلك في الإدارة الاقتصادية السديدة. وقد تداول وزراء الزراعة الأفارقة حول وضع خطة تنمية زراعية أفريقية شاملة، ويؤمل أنها ستكون أساساً ضرورياً لإقامة مشاريع ملموسة في بلدان ومناطق محددة. أما وزراء الصحة، فقد أكدوا من جديد التزام الحكومات الأفريقية بتخصيص ١٥ في المائة من ميزانية كل منها لأجل الصحة، بينما طور وزراء التعليم برنامجاً لتحقيق التوسيع السريع للتعليم الابتدائي. ويجري العمل أيضاً على وضع استراتيجية للسياحة وبرامج لبناء الهياكل الأساسية. وقد استبشرنا خيراً بأن لجنة التنفيذ لرؤساء دول الشراكة الجديدة قد اتخذت تدابير تجريبية، تأمل أن تساعد في إنجاز برامج الشراكة.

إن كل هذا ينبئ بالخير لأفريقيا، وهذه الإنجازات جديرة بالثناء. ولكن يجب ألا يدفعنا ذلك إلى الاعتقاد أن طريق الشراكة الجديدة لا تكتنفها العقبات والتحديات، أو أنها لا تواجه الأخطار.

والمصدر الرئيسي للخطر هو غياب السلام في أجزاء كثيرة من القارة. وأفريقيا هي القارة الوحيدة التي تمرقها صراعات متعددة بين الدول وفي داخلها. ويجب أن نصغي إلى كلمات الأمين العام كوفي عنان الذي حذرنا، في تقريره العام الماضي، أن مسائل السلم والأمن والاستقرار يجب أن توضع على رأس أولويات برنامج عمل الشراكة، بل حقيقة في أي برنامج عمل أفريقي. وسنخضع أنفسنا إذا اعتقدنا أنه سيكون هناك تنمية بدون سلام وبدون تعاون الجنوب والجنوب بين البلدان الأفريقية المتصارعة.

ويجب أن نمنح التقدير الواجب لقيام الاتحاد الأفريقي بإنشاء مجلس السلام والأمن. ونسجل مع التقدير كذلك أن

التأييد بالزيادة الطفيفة التي طرأت على المساعدات من بلدان المانحين التقليديين، وإنشاء مكتب مستشار الأمين العام لشؤون أفريقيا في أيار/مايو ٢٠٠٣. وأنشأ الأمين العام، كذلك، فريقاً استشارياً معنياً بالمساعدة الدولية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا لمساعدته في رصد الدعم الدولي للشراكة. ومما يبعث على التشجيع أيضاً ملاحظة أن منظومة الأمم المتحدة قد عممت الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا في وثائقها الأساسية وبرامجها. وبالفعل، حدث تعاون جدير بالذكر بين أمانة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

والشراكة الجديدة التي تأسست على مفهومين توأمين، هما الملكية والشراكة، قامت من أجل أهداف سامية. فهي تطمح إلى جعل الاتحاد الأفريقي أكثر فعالية في منع نشوب الصراعات، ومن خلال ضمان السلم المستدام في القارة، تطمح إلى تنشئة ثقافة الديمقراطية، وهيئة أرضية صلبة لبناء المؤسسات الديمقراطية والحكم التشاركي الرشيد، وإلى إقامة شراكة مع البلدان المتقدمة النمو على أساس المصالح المتبادلة والاحترام المتبادل والشفافية والمساءلة. وبالتركيز على من يعانون من الضعف والإقصاء، تهدف الشراكة إلى القضاء على الفقر، وتصحيح الانحراف الاقتصادي، وتحقيق النمو والتنمية المستدامين بالسرعة الممكنة.

وقد حققت الشراكة الجديدة بعض الإنجازات المتواضعة خلال السنوات الثلاث من وجودها. وأصبح لمجلس السلام والأمن مقر في القاهرة، بينما تستضيف جنوب أفريقيا البرلمان الأفريقي. ووصل إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي إلى المراحل الأخيرة من تشكيله، وسيبدأ نشاطه الاستشاري في المستقبل القريب.

إن العقبة الأساسية الثالثة التي تعترض طريق التنمية الأفريقية هي التمويل. وإنما حقيقة أن قرابة ٥٠ في المائة من الدول الأفريقية تعاني من نمو اقتصادي وتنمية اقتصادية سلبيين، وهي في واقع الأمر أفقر الآن مما كانت عليه قبل ١٠ سنوات أو ٢٠ سنة، وأنه سوف يلزمها نصف قرن من الزمان تقريبا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الواضح والمفهوم جيدا أن التحديات الضخمة للأمن الغذائي، والمياه الصالحة للشرب والنظيفة، والصحة، والتعليم لا يمكن مواجهتها بالمصادر الأفريقية الداخلية وحدها، وأن نجاح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يجب أن يعتمد بشكل كبير على المساعدة الأجنبية.

ولا بد أن يكون هذا مصدر قلق كبير بالنسبة لبرنامج من المفروض أن يمتلكه الأفارقة. ولقد التزمت البلدان المتقدمة النمو في محافل دولية عديدة بتقديم المساعدات. وتم أيضا تقديم الوعود بخفض الديون أو إلغائها، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والوفاء بالتعهدات للصندوق الاستثماري لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمساهمة في تقديم مساعدات مفيدة تهدف إلى ضمان نجاح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ومع ذلك يكشف تقرير الأمين العام أنه بينما كانت هناك زيادات متواضعة في المساعدة الإنمائية الرسمية وبعض التقدم في خفض الديون وإلغائها وكذلك التبرعات المقدمة إلى الصندوق الاستثماري لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن الدعم الدولي لأفريقيا أقل بكثير مما هو مطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأنه "لا تزال هناك حاجة ملحة ومستمرة لتحسين نوعية وفعالية المساعدة المقدمة لبلدان المنطقة" (A/59/206، الفقرة ٤١). و "هناك حاليا دعوة متزايدة إلى اعتماد إطار جديد للقدرة على تحمل الديون" (المرجع نفسه، الفقرة ٣٦).

الاتحاد الأفريقي ينظر في إنشاء منظمات دون إقليمية وفي تشييط المنظمات القائمة أصلا. ولكن منظمة الوحدة الأفريقية، وخاصة خلال العقدين الأخيرين من وجودها، والاتحاد الأفريقي خلال السنوات الثلاث الأولى من وجوده، لم يؤدي دورا موثوقا به، أو دورا خاصا بهما، في تحقيق نتائج مفيدة في منع نشوب الصراعات. وعلاوة على ذلك، من غير المحتمل أن يحقق الاتحاد الأفريقي النتائج في المستقبل بدون تغيير جذري في المواقف والإرادة السياسية، وأن يكون هذا التغيير مصحوبا بالتراهة والشفافية والمساءلة.

في الواقع، مهما كان النجاح الذي حققه الأفارقة في أفريقيا، فإنه جاء نتيجة الجهود دون الإقليمية، حيث أدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أدوارا بارزة ومثالية.

ثانيا، إن الحكم الرشيد لا يمكن استيراده أو فرضه بواسطة قوى خارجية، كما تُظهر ذلك التجربة الأفريقية مع مؤسسات بريتون وودز على نحو واف. وآلية استعراض الأقران رائعة؛ ولكن هل من المتوقع أن تعمل تلك الآلية بطريقة مفيدة في نظام دولي ما زالت تشكّل فيه الدولة، بمصالحها الوطنية الحقيقية أو المفترضة، الطرف الفاعل المسيطر؟ هل من المتصور أن منظمة ليس بمقدورها مجرد أن تتخذ موقفا محددًا، ناهيك عن اتخاذها أي إجراء إنفاذي، بشأن حكم محكمة قامت بكفالتة بوصفها موقّعة على معاهدة ما، سوف تتخذ إجراء أو تصدر إعلانا بشأن سوء الحكم الذي يمارسه أحد الأعضاء؟ إن الدليل واضح وهو أن الاتحاد الأفريقي، بتكوينه الحالي وكما يتصرف هو نفسه الآن، لا يتمتع بالقدرة اللازمة أو بالإرادة السياسية الجماعية والتصميم لمنع أو تسوية الصراعات.

الأفريقية واقعية، وقبل كل شيء يجب أن ترتب أمورها داخليا. كما يجب أن تحقق السلام - السلام العادل، السلام الذي يقوم على أساس سيادة القانون و قدسية الميثاق والاتفاقات التعاهدية. وحيثذ وحده يمكن لتلك الحكومات أن تأمل في تطوير وتحرير شعوبها من أغلال العوز والخوف.

السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية):
يرحب وفدي بهذه الفرصة لتركيز اهتمام الدورة الحالية على احتمالات التنمية في أفريقيا من خلال المناقشة المشتركة للبندين ٣٨ (أ) و (ب).

ونعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريريه المقدمين بشكل منفصل تحت بندي جدول الأعمال ذوي الصلة (A/59/206 و 285)، ونؤيد التوصيات الواردة فيهما.

تبرز هذه القضايا الشواغل والتحديات التي تواجهها البلدان الأفريقية في حالات الحرب والصراعات العنيفة - بما في ذلك تلك التي طال أمدها - والنزاعات الأهلية، التي لا تزال المصدر الرئيسي للجوع والفقر والمرض.

ووفقا للمقاصد والمبادئ التي كرسها الميثاق فإن المنظمة، التي تهدف إلى تعزيز السلم والأمن، من خلال منع الصراعات أو تصعيدها، يجب ألا تدخر جهدا في إيجاد حلول عادلة ودائمة لهذه الأزمات. وإنه لأمر حيوي أن نأخذ في الاعتبار جوانب حقوق الإنسان أثناء تسوية الصراعات المسلحة. وفي هذا الصدد نشيد بالعمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في وضع الإطار السياسي ذي الصلة.

ونشاطر الافتراض بأن المسؤولية الرئيسية عن حل صراع مسلح تقع على عاتق الدول الأعضاء. ومع ذلك فبدون دعم متسق من جانب المجتمع الدولي لجهود الدول الأعضاء المتضررة والتنفيذ الكامل للولايات المنوطة

يجب أن يكون هذا مصدر قلق خطير بالنسبة لبرنامج يسمو بنفسه إلى مرتبة الاعتماد على الذات. ومع ذلك ليس هذا كل شيء. ولا بد أن نقلق أيضا إزاء أنه بالإضافة إلى مبلغ الـ ٦٤ بليون دولار المطلوب للشروع في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فإن برنامجها الزراعي يتوخى صفقة من المساعدة الخارجية قيمتها ١٨٠ بليون دولار، بينما حدد واضعو برنامجها التعليمي أنه يلزم مبلغ ٢٢ بليون دولار مطلوبة لتحقيق أهداف البرنامج. ولم تقدر قيمة الاحتياجات المطلوبة للقطاعات الأخرى كما أنه لم يعلن عن هذه الاحتياجات بعد. وهذه مبالغ طائلة ولهذا ينبغي طرح سؤال بسيط: من أين ستأتي هذه الأموال؟ هنا يكمن الخطر المتأصل للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ويجب أن تحصل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على التمويل اللازم إذا أريد لها النجاح. ومن الناحية المثالية يمكن أن تقوم الدول الأفريقية أساسا بجمع هذه الأموال. ومع ذلك ليس من المحتمل الآن ولا في المستقبل القريب أن يوجد، في غياب قطاع خاص نشط حقا، ضمن أمور أخرى، نظام ضريبي فعال وقدرة موثوق بها على جمع الأموال. وهذا بالتالي يجعل المساعدة الدولية أمرا حتميا. ومع ذلك، فإن مثل هذه المساعدة إذا ما توفرت ستكون بشروط مسبقة. وفي الوقت الراهن، لا يبدو أن هناك اتفاقا على هذه القضية بين المصادر الرئيسية للمساعدة ومجموعة الثمانية والدول الأفريقية، بالرغم من التهليل والمدح اللذين صاحبا الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ويقال إن تنمية أفريقيا سوف تسهم في النمو الاقتصادي الكبير في العالم. ولذلك يعلن الجميع أنه من المنطقي أن يفهم المجتمع الدولي محنة أفريقيا وأن يكون سخيا في الوفاء بالتزاماته. ويجب أن تكون الحكومات

وتعتقد حكومة بلدي، إذ تتشاطر شواغل التنمية المتشابهة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالفقر وإزالة الغابات والتصحر، وعلى نحو خاص الصراعات، أننا إذا أردنا أن ننجح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فهناك الكثير الذي يعتمد على زيادة نصيب أفريقيا من التجارة الدولية، بالتوازي مع الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية، وتعزيز الحصول على التكنولوجيا، وسد الفجوة الرقمية.

وبوصف أذربيجان بلدا متضررا من الصراعات وبلدا يمر اقتصاده بحالة انتقالية، فهي لديها موارد مالية محدودة توجه إلى تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. ومع ذلك، فنحن مستعدون لنشاطات إمكاناتنا المؤسساتية والبشرية لصالح الشراكة. وأفتخر بأن أذكر أنه لعدة عقود تلقى العديد من الرجال والنساء الطموحين من بلدان أفريقية تعليمهم العالي في أكاديميتنا للبتروول، وأيضا في مؤسسات تعليمية أخرى. ونعلم اليوم أن العديد منهم يحتل مراكز مهمة في حكوماتهم وفي القطاع الخاص في جميع أنحاء أفريقيا، وأنهم يسهمون إسهاما كبيرا في تنميتهم الوطنية.

وأذربيجان على استعداد لتوفير المساعدة لتعليم وتدريب صغار الممثلين من بلدان أفريقية. ونعتقد أن مواصلة هذه الشراكة من شأنها أن تسهم إسهاما جيدا في بناء القدرة البشرية الأفريقية وكفالة الإدارة المستدامة والرشيده للموارد البشرية في جميع أنحاء القارة الأفريقية بأسرها.

السيد روك (كندا) (تكلم بالانكليزية): أرحب بفرصة المشاركة في هذه المناقشة المهمة والتي تجيء في الوقت الملائم، ونعرب عن امتناننا للأمين العام على التقريرين اللذين يشكلان خلفية هذه المناقشة (A/59/206 و 285).

وتظل كندا ملتزمة التزاما شديدا بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا لأننا نعتقد أن الشراكة مهمة لمستقبل أفريقيا، وأن علينا جميعا دورا نؤديه في كفالة نجاحها. ونعلم

بالوسطاء، فإن فرص أي تقدم في حسم الصراعات تكون ضعيفة.

وفي غضون ذلك، نؤيد الدور الهام الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنسيق الجهود الإنمائية الدولية في البلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات. ونؤمن بأن الحوار الجاري حول تمويل الإنعاش الاقتصادي بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بریتون وودز الذي نشأ في حالتي بوروندي وغينيا - بيساو، يمكن توسيع نطاقه ليشمل أفرقة استشارية مخصصة أخرى في البلدان المتضررة.

ونظرا لهذه التجربة الإيجابية ندعو إلى تعزيز الحوار بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال تعزيز برامج إنمائية طويلة الأجل مع الأخذ في الحسبان الولاية والمزايا المقارنة للأخير.

ويرحب بلدي ترحيبا حارا ببشائر التطورات الهامة التي تجري في القارة الأفريقية. ونعتبر أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إطار إنمائي شامل، وهنا نؤيد الجهود التي يبذلها السيد إبراهيم غامباري، المستشار الخاص للأمين العام المعني بأفريقيا، والمساهمات التي يقدمها في تعزيز أهداف الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وهناك دليل واضح آخر على التزام القادة الأفارقة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يتمثل في الأهداف الثابتة لتخصيص أولويات قطاعية محددة. وعلاوة على ذلك، نرحب بالتقدم المحرز الذي سجلته الآليات الأفريقية لاستعراض الأقران.

وفي الوقت ذاته، فإن زيادة الدعم الخارجي من الأمور ذات الأهمية القصوى. وبناء القدرات وتنمية البنية الأساسية والتطوير الواسع في تطبيق العلم والتكنولوجيا من الأمور الحاسمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للبلدان الأفريقية.

إثيوبيا وبنن وتنزانيا وغانا والسنغال بإلغاء كامل ديونها في إطار ذلك البرنامج.

وفي ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، مددت كندا إعفاء أقل البلدان نموا من التعريفات الجمركية عشرة أعوام إضافية، حتى حزيران/يونيه ٢٠١٤. وسيفيد ذلك جميع أقل البلدان نموا، التي يوجد منها ٣٤ بلدا في أفريقيا. ونواصل تنفيذ مجموعة من البرامج في إطار صندوق كندا لأفريقيا الذي تبلغ قيمته ٥٠٠ مليون دولار كندي. وأعلن عنه أيضا في كاناناسكيس ليشكل تأييدا مباشرا للشراكة مع التركيز على الحكم السديد، والسلام والأمن، والتجارة والنمو الاقتصادي، والصحة، والزراعة، والمياه.

وكانت كندا أول شريك إنمائي يعلن الإسهام في العملية الأفريقية لاستعراض الأقران - وهي عملية نعتقد أنها حيوية لمساعدة البلدان الأفريقية على تحسين حكمها الرشيد.

وقد ظلت حماية المدنيين في الصراعات المسلحة أولوية كندا لفترة طويلة، ولذلك يسرنا تمويل منصب الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لحماية المدنيين، ويثلج صدرنا تعيين السيدة مام مديور بوي مؤخرا في ذلك المنصب المهم.

وبالإضافة إلى تلك الالتزامات، يقر الكنديون بالحمية الأخلاقية لجعل العلاج الطبي ميسورا للملايين الذين يعانون من الأمراض المعدية القاتلة، وخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل في أفريقيا وفي أماكن أخرى. ومع مراعاة ذلك، اعتمدت كندا في أيار/مايو ٢٠٠٤ تعهد جان كريتيان إزاء أفريقيا، وأصبحت أول بلد ينفذ القرار التاريخي لمنظمة التجارة العالمية الصادر في آب/أغسطس ٢٠٠٣ الذي أقر بالأهمية الحيوية للعقاقير الطبية المنخفضة التكلفة بالنسبة إلى الصحة العامة في البلدان النامية للمساعدة في مكافحة الأمراض المعدية، بما في ذلك فيروس

أنه تجري مناقشة جديرة بالاعتبار داخل أفريقيا ومجتمع المانحين - مناقشة أعرب عنها في البيانات التي أدلى بها هنا اليوم - وهي بشأن ما إذا كانت الشراكة ناجحة بالفعل أم لا.

صحيح أننا إذا نظرنا إلى تأثير الشراكة على فرادى البلدان، يظل الكثير الواجب عمله. ولكن إذا نظرنا إليها من حيث تأثيرها الأوسع نطاقا على أفريقيا، لعرفنا أن النتائج كبيرة بالفعل. فهي وفرت إطارا لسياسة تتزعمها أفريقيا ويتمحور حولها دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للتنمية أفريقيا. وهي قد عكست مسار تناقص الدعم الذي يقدمه الشركاء الإنمائيون إلى أفريقيا، واستحدثت استعراض الأقران والمساءلة المتبادلة بوصفهما عنصرين مهمين لعملية صنع القرار في أفريقيا.

وقد عملت كندا وشركاؤها في مجموعة الثمانية عن كثب معا من خلال شبكتنا للممثلين الخاصين لأفريقيا، ومؤخرا، في سياق منتدى شراكة أفريقيا الموسع، لكفالة وجود دعم قوي للشراكة. ويتضمن ذلك متابعة فعالة للالتزامات الواردة في خطة عمل أفريقيا المعتمدة في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي عقد في كاناناسكيس بكندا عام ٢٠٠٢.

واتخذت كندا خطوات إضافية عديدة دعما للشراكة منذ مناقشة العام الماضي. فقد قمنا بزيادة الأموال المخصصة للمساعدة الدولية بإدراج نسبة إضافية قدرها ٨ في المائة في ميزانية ٢٠٠٥-٢٠٠٦ مما يجعل الزيادة التراكمية تصل إلى ٣٦ في المائة في أربع سنوات. وبين كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وفرت كندا ٥٤٠ مليون دولار في شكل إعفاء من الديون للبلدان الأفريقية في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وإلى الآن حظيت

(تكلم بالفرنسية)

وتوفر الشراكة إطارا ورؤية لكي تستغل أفريقيا كامل إمكاناتها. وهي تتمتع بشرعية لا يتطرق إليها شك لأن الأفارقة أنشأوها من أجل الأفارقة وتعبر عن أولويات أفريقية. وهي تشرك جميع قطاعات المجتمع، وفي الوقت نفسه تقر بالدور الأكبر بكثير الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في التنمية الأفريقية.

وتؤيد كندا بشدة تحقيق تلك الإمكانية. وقد شارك رئيس الوزراء بول مارتن مؤخرا في رئاسة لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية، والتي تتماشى أهدافها مع أهداف الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. ونحن مصممون على كفالة أن يكون تنفيذ كندا لتقرير تلك اللجنة تعريزا لتأييدنا للشراكة الجديدة. وقد اتخذنا بالفعل خطوات في ذلك الصدد. وإحدى هذه المبادرات صندوق الاستثمار الكندي من أجل أفريقيا، وهي مبادرة مشتركة بين القطاعين العام والخاص ستوفر ٢٠٠ مليون دولار على الأقل في شكل رأس مال مخاطرة للاستثمارات الخاصة في أفريقيا. ويسرنا أن نعلن أننا قد اخترنا مديرا للصندوق، سيبدأ عمله في العام المقبل.

(تكلم بالانكليزية)

وتمثل مبادرة خطة عمل مجموعة الثمانية من أجل أفريقيا دعما للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا أولوية عليا لكندا. ونحن نؤيد بقوة المشاركة المتواصلة لمجموعة الثمانية دعما لتلك الشراكة. ولتحقيق ذلك، نرحب بالتركيز على أفريقيا في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في عام ٢٠٠٥ الذي اقترحه رئيس الوزراء بليز ونؤيده تماما. ونتطلع لاستنتاجات لجنة بليز المعنية بأفريقيا ونأمل أن عمل اللجنة سوف يعزز الجهود الجارية في إطار الشراكة والالتزام الوارد في خطة عمل أفريقيا التي اعتمدها زعماء مجموعة الثمانية.

نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل والأمراض الأخرى. ويسمح هذا التشريع الجديد بأن نصدر من كندا عقاقير آمنة ومعقولة التكلفة ولا تحمل علامات تجارية يتم تصنيعها بترخيص إلزامي. ونتوقع أن يدخل التشريع الجديد حيز النفاذ في أوائل عام ٢٠٠٥، بعد إصدار اللوائح المصاحبة له.

وفي أيار/مايو من هذا العام، تعهدت كندا بدفع ١٠٠ مليون دولار كندي لمبادرة منظمة الصحة العالمية "٣×٥" التي تهدف إلى تيسير حصول ٣ ملايين من مرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلدان النامية للعلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية بحلول عام ٢٠٠٥. وذلك المبلغ يتجاوز نصف الفجوة الحالية في التمويل التي تقدرها منظمة الصحة العالمية لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن كندا مؤيدة قوية للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وتعهدت بتقديم ١٠٠ مليون دولار على مدى ٤ سنوات وصرفت له هذا المبلغ. ومن خلال ذلك الدعم يتوقع الصندوق أن يتمكن من توفير ١٤٥ مليون علاج من مزيج العقاقير للملاريا، وتمويل أكثر من ١٠٨ ملايين شبكة أسرة لحماية الأسر من انتقال الملاريا. وفي شهر أيار/مايو الماضي، تبرعت كندا بمبلغ إضافي قدره ٧٠ مليون دولار كندي للصندوق العالمي لعام ٢٠٠٥-٢٠٠٦، وبذلك نكون ضاعفنا إسهامنا السنوي.

وفي ما يتعلق بالموضوع قيد المناقشة اليوم، مولت كندا أيضا عام ٢٠٠٢ مشروعا لمنظمة الصحة العالمية ينفذ على مدى خمس سنوات لدعم برنامج دحر الملاريا في أفريقيا، كلفته ١٠ ملايين دولار كندي. وتوجه تلك الأموال لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتعزيز دور الطب التقليدي في نظم الرعاية الصحية.

التغلب على الصعوبات الحالية وتسريع العملية وسد الفجوات.

وفي ذلك الصدد، تتفق إيطاليا مع التقييم الواضح الذي قدمه الأمين العام في تقريره. وقد بذلت البلدان الأفريقية جهوداً هائلة لتنفيذ مبادئ الشراكة وسياساتها. وأحرز تقدم مهم، وخاصة في مجالات السلام والأمن والتكامل الإقليمي، وينسب الفضل في ذلك إلى زعماء وشعوب أفريقيا.

ويجب على المجتمع الدولي تأييد تلك الجهود من خلال مساعدة متسقة ومستدامة. وتلك هي الرسالة الثانية التي ينقلها تقرير الأمين العام، وتشاطرها إيطاليا أيضاً وتتعهد بتنفيذها بالتعاون مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، حسبما أعربت عنه الرئاسة الهولندية بفعالية. وسمحوا لي أن أوضح بعض الأنشطة الإيطالية الرئيسية دعماً لأفريقيا، وبالتالي دعماً للشراكة.

بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية الإيطالية ما قيمته ٢,٤ بليون دولار. وقد حصلت أفريقيا على نسبة أكثر من ٧٠ في المائة من جميع مساعداتنا الثنائية. وتمول إيطاليا نسبة ١٢,٥ في المائة من الصندوق الأوروبي للتنمية، والذي تديره المفوضية الأوروبية ونسبة ٥ في المائة من الميزانية العادية للأمم المتحدة وميزانية حفظ السلام، التي يوجه الجزء الأكبر من أنشطتها إلى البلدان الأفريقية.

وقد ألغت إيطاليا بالفعل نحو بليون دولار من ديون البلدان الأفريقية، وسبقت المجتمع الدولي بالإلغاء الأحادي بنسبة ١٠٠ في المائة من جميع قروض المعونة السابقة واللاحقة لتاريخ وقف الائتمانات التجارية. ومرة أخرى، تدعو إيطاليا جميع البلدان الدائنة لكي تفعل نفس الشيء بإلغاء نسبة ١٠٠ في المائة من الائتمانات التجارية. وإيطاليا

وأود أن أؤكد في كلماتي الختامية على التزام كندا العميق بأفريقيا وبالعمل مع الزملاء في هذه القاعة من جميع أنحاء العالم، من أجل قضية مشتركة للتأكد من تحقق الإمكانيات الهائلة لقارة أفريقيا، في الصحة والسلام لصالح أفريقيا، الآن وفي المستقبل.

السيد ميكيليني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أولاً، أود أن أقول إن إيطاليا تؤيد البيان الذي أدلى به السفير فان دن بيرغ ممثل هولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبوصف إيطاليا عضواً في الاتحاد الأوروبي ومساهماً رئيسياً في ميزانية المفوضية الأوروبية وسياساتها العامة، فهي تؤيد تماماً الآراء والمواقف التي أعربت عنها رئاسة الاتحاد الأوروبي في بيانها الشامل.

واسمحوا لي أيضاً أن أشكر الأمين العام ومستشاره الخاص لأفريقيا، السفير غمباري، على تقريرهما عن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وأسباب الصراع في أفريقيا، الذين وفرا مدخلا زاخراً بالمعلومات ومحفزاً لمناقشتنا اليوم.

وتوفر لنا هذه المناقشة العامة السنوية في الجمعية العامة فرصة مهمة للتأكيد مجدداً على تضامنا ودعمنا للشراكة. وترتبط إيطاليا بأفريقيا بروابط عميقة وقديمة العهد. وقد ظلت القارة الأفريقية أولوية دائمة لأعمالنا الثنائية والمتعددة الأطراف وشريكا متميزاً لمجتمعنا المدني. وقد أعرب رئيس الجمهورية كارلو ازغليو شيامبي أفضل تعبير عن مشاعر إيطاليا تجاه أفريقيا، إذ أكد مراراً أن إيطاليا تسعى إلى تحقيق نفس الغايات التي تسعى البلدان الأفريقية إلى تحقيقها: سد الفجوة بين الشمال والجنوب؛ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتمكين أفريقيا من المشاركة التامة في حياة المجتمع الدولي. وهذه المناقشة فرصة أيضاً لتقييم التقدم المحرز صوب تنفيذ الشراكة والإرشاد عن كيفية

الناجحة التي تمخض عنها المؤتمر وعلى تنصيب الرئيس الجديد للحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال.

إن الشراكة الجديدة هي الطريق إلى التنمية الأفريقية، كما يعرف البروفيسور وايزمان نكوهلو الرئيس الدعوب لأمانة الشراكة. ولذلك السبب، اتخذت الجمعية العامة في عام ٢٠٠٢ القرار المهم بمعالجة جميع القضايا المتعلقة بأفريقيا في إطار تلك الشراكة. وجاء ذلك القرار بعد أن اعتمدت مجموعة الثمانية وثيقة استراتيجية، هي خطة عمل أفريقيا، استجابة للشراكة. وإني أعتز بأن هذه الفكرة انطلقت من مؤتمر قمة البندقية في عام ٢٠٠١ الذي عقد برئاسة رئيس الوزراء الإيطالي، سيلفيو بيرلوسكوني. وتجسد خطة مجموعة الثمانية المبادئ التي تكمن في لب مناقشتنا اليوم: التملك الأفريقي والشراكة الأفريقية مع المجتمع الدولي. وتلتزم إيطاليا بتنفيذ خطة عمل أفريقيا التي توفر مبادئ توجيهية لسياساتنا الداخلية والخارجية تأييدا للشراكة الجديدة، وذلك بالتعاون مع شركائها في مجموعة الثمانية.

وإيطاليا ترحب بالدور النشط للأمم المتحدة في النهوض بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ودعمها. والتحديات الماثلة أمامنا تتطلب عملا متكاملا ومتسقًا يمكن أن يصبح أكثر فعالية من خلال الأمم المتحدة، التي تظل أداة فريدة من نوعها لمعالجة القضايا العالمية. وذلك سبب آخر لتعزيز منظومة الأمم المتحدة وجعل تعددية الأطراف فعالة بحق.

وفي الختام، أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في التشديد على ضرورة النظر إلى أفريقيا على أنها قارة تتحمل مسؤولياتها وقادرة على تحقيق نجاح إقليمي وعالمي متجدد، بالتعاون مع شركائها ذوي النية الحسنة. وإيطاليا مقتنعة بأن بلدان أفريقيا لديها الإمكانيات والموارد - وخاصة الموارد البشرية - والمهارات والإرادة للتغلب على الصراعات الحالية

ملتزمة بإلغاء مبلغ ٤,٥ بليون دولار تقريبا في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وقد أطلقت عدة مبادرات لتعزيز تدفق أكبر للاستثمارات الخاصة من إيطاليا إلى أفريقيا، وزيادة توعية المستثمرين الإيطاليين بالإمكانيات والفرص التي تمثلها أفريقيا. والوصول إلى الأسواق العالمية والتجارة والاستثمار الخاص هو المحرك الذي سيدفع بالتنمية الأفريقية إلى الأمام.

وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مجال آخر تشارك فيه إيطاليا. وقد أنشأنا شركات مع عدد من البلدان الأفريقية، خاصة في قطاع الحكومة الإلكترونية.

وفيما يتعلق بتعزيز قدرات أفريقيا في مجالي حفظ السلام وصنع السلام، أحد الأهداف التي حددها مؤتمر قمة إيفيان لمجموعة الثمانية، وفرت إيطاليا تدريبا متخصصا لمجموعة أولى من ٧٠ ضابطا أفريقيا وهي تعمل الآن مع الولايات المتحدة في إطار خطة أكبر بكثير وضعت في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي عقد في سي أيلند: مبادرة عمليات السلام العالمية التي ترمي إلى إعداد ٧٥ ٠٠٠ جندي أفريقي لعمليات حفظ السلام. وقدمت إيطاليا أيضا إسهامات مالية كثيرة لبعثة الاتحاد الأفريقي في بوروندي وبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار وفي التخطيط لبعثة للاتحاد الأفريقي إلى الصومال.

وأخيرا، تسهم إيطاليا في إقرار السلام بأفريقيا من خلال دورها النشط تأييدا لمختلف جهود الوساطة. وأود أن أذكر، على نحو خاص، مباحثات نيفاشا بشأن السودان - حيث منحت الأطراف مركز المراقب لإيطاليا - وفي مؤتمر المصالحة الوطنية بشأن الصومال. واسمحوا لي أن أعثم هذه الفرصة لتهنئة بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وخاصة كينيا ودول المواجهة الأخرى، وأيضا جميع الصوماليين الذين أسهموا في هذه العملية، على التطورات

وفي ظل الثقافة السياسية الجديدة في إطار نيباد، اعتمدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مؤتمر قمتها الأخير، الذي عُقد في موريشيوس، مدونة قواعد سلوك للانتخابات تهدف إلى توفير معيار انتخابي مشترك في المنطقة، وبذلك تكفل قدرا أكبر من الشرعية للعمليات الانتخابية في بلدان تلك الجماعة. وبالإضافة إلى ذلك، ظل الأفرقة يوفون بالتزامهم العام المعروف جيدا بالمضي قدما في تنفيذ الشراكة، وذلك بتخصيص موارد مالية لأولويات قطاعية منتقاة. ويمضي تنفيذ نيباد قدما أيضا من خلال المشاركة النشطة للمنظمات الإقليمية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرهما.

وبتخصيص موارد للمبادرات الإنمائية، تهدف البلدان الأفريقية إلى إعطاء دفعة للنمو الاقتصادي في القارة، على أساس التملك والمسؤولية المحلية والاعتماد على الذات، بغية إحلال تنمية مستدامة واسعة النطاق، إلى جانب جذب الاستثمارات والمساعدات الأجنبية.

وثمة تحمس كبير وتوقعات عالية بأن الشراكة، سوف تحل جميع المشاكل التي تواجهها القارة نهائيا، رغم حداثة عهدها. ولذلك، يجب توخي الحذر، كما يجب أن تكون التوقعات بشأن الشراكة واقعية وأن تتناسب مع الموارد المتوفرة والوقت المطلوب للتنفيذ والتركات التي ورثتها بلادنا في الرحلة الطويلة صوب التحرر السياسي والاقتصادي. والمهم هو أن الشراكة رؤية برنامجية ستتطور - وهي تتطور بسرعة - عبر القارة بوتيرة متباينة مختلفة وتأثيرات مختلفة.

وفي فترة زمنية وجيزة نسبيا، حققت القارة الأفريقية تطورات مشجعة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات عديدة أخرى تتطلب مساعدة دولية للتصدي لها. والقارة تتضرر

وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الإطار الزمني المحدد. ويجب ألا نسمح للتشاؤم بأن يسود، وأن نركز على الجوانب الإيجابية، بدلا من ذلك. فهذا أمر أساسي لنجاح الشراكة ونجاح أفريقيا، في نهاية المطاف.

السيد شيدومو (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية):

يشرفني أن تتاح لي فرصة المشاركة في مناقشة اليوم بشأن قضايا هم القارة الأفريقية. ومن الواضح أن أفريقيا قد شرعت في اعتناق ثقافة سياسية جديدة، ثقافة سياسية تستند إلى التملك والاعتماد على الذات والمزيد من التصميم على التغلب على الصعوبات أمام السلام والاستقرار والديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون ووضع أسس نمو اقتصادي طويل الأجل وتنمية مستدامة في القارة. وتلك هي الثقافة السياسية التي يتبناها الاتحاد الأفريقي بنشاط ويعبر عنها في رؤيته البرنامجية - الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) - وهي محور توقعات كبيرة ليس في أفريقيا فحسب بل في العالم بأسره.

ويمهد توطيد السلام والاستقرار والأمن في أفريقيا لتنفيذ الشراكة. وقد أسهمت الثقافة السياسية الجديدة السائدة في القارة منذ البداية إسهاما كبيرا في جعل الشراكة حقيقة. وكما يشير تقرير الأمين العام (A/59/206) بشأن الموضوع، فقد أحرز تقدم كبير في دفع آلية استعراض الأقران إلى الأمام. وارتفع عدد البلدان التي وقعت عليها إلى ٢٣ بلدا وأرسلت الآلية بعثات دعم إلى غانا ورواندا وموريشيوس وكينيا وبلدي، موزامبيق، هو البلد التالي في القائمة. ونشيد بموافقة البلدان الأفريقية على تشاطر تكاليف تشغيل تلك الآلية، التي تمثل مؤشرا آخر على جدتنا في التصدي لتحديات الحكم الديمقراطي والشفافية والمساءلة وأيضا كفالة التوافق والمعايير المشتركة.

واليوم، تظل الصراعات إحدى التحديات الرئيسية التي يواجهها العالم بوجه عام وأفريقيا بالأخص. وفي إطار الثقافة السياسية الجديدة التي أشرت إليها، يحرز الأفارقة تقدما مطردا في منع الصراعات وإدارتها وتسويتها. ومثلما ورد في تقرير الأمين العام (A/59/285)، تحقق الكثير، وانخفض عدد الصراعات السائدة في القارة بقدر كبير. ونحن نرى أن هناك ستة صراعات الآن، بالمقارنة بـ ١٩ صراعا في عام ١٩٩٩. وقد تحقق ذلك التقدم نتيجة للجهود الجماعية للأفارقة، وبمساعدة من المجتمع الدولي ليس في معالجة الصراعات ذاتها فحسب ولكن الأسباب الجذرية أيضا.

وفي إطار تلك الجهود الجماعية، أنشأ الاتحاد الأفريقي مجلسه للسلام والأمن، والذي تعهد إليه مسؤولية الإشراف على صون السلم والاستقرار والأمن في القارة. وكانت أول مهمة للمجلس المنشأ حديثا المعالجة الفورية للحالة في دارفور. وفي ظل القيادة المقتدرة للرئيس أوباسانجو، بصفته الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، أشرك المجلس الأطراف المعنية في محادثات توجت بوقف إطلاق النار ونشر بعثة الاتحاد الأفريقي لرصد تنفيذ التزامات الأطراف على أرض الواقع.

وما انفك الاتحاد الأفريقي، من خلال منظماته الإقليمية - من قبيل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والسلطة الحكومية للتنمية - يؤدي دورا فعالا وناجحا في صون السلم والاستقرار والأمن في المنطقة. وهنئ أنفسنا على النتيجة المتميزة في عملية السلام في الصومال التي بلغت أوجهها في التشكيل الحديث للبرلمان والاحتفال بتنصيب الرئيس في نيروبي يوم الجمعة الماضي للحكومة الانتقالية. وتشجعنا أيضا التطورات الإيجابية في بوروندي وسيراليون وليبيا وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية الشعبية.

بشدة نتيجة تفشي الأمراض الوبائية من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا. وعلى سبيل المثال، وإلى جانب ما تفضي إليه الملاريا من الوفاة والتخلف، تنشأ عنها معاناة اقتصادية، حيث أن الأسر المتضررة من المرض تحصل على أقل من نصف ما تحصل عليه الأسر التي ينعم أفرادها بالصحة. ومع ذلك، فإن الملاريا مرض يمكن منعه وعلاجه والشفاء منه، مثلما أكد الأمين العام بحق في تقريره (A/59/261). وهذه قضية موارد إن كان لأفريقيا أن تكافح ذلك المرض القاتل. وهنا تبرز الأهمية الأساسية لمساعدة المجتمع الدولي إذا ما أردنا أن نشهد تقدما ملموسا في التصدي لتلك التحديات.

وبالإضافة إلى الأموال التي تعهدت البلدان الأفريقية بدفعها، يتطلب تنفيذ نبياد مشاركة مالية كبيرة من شركاء أفريقيا في التنمية. ويجب أن يحتضن المجتمع الدولي تلك المبادرة في شراكة تستند إلى نهج يعود بالنفع على الجميع. وفي إطار تلك الشراكة، ينبغي أن يوفر شركاء أفريقيا في التنمية دعما قويا وشاملا للشراكة الجديدة ككل، بدلا من التركيز الانتقائي والمستهدف على بعض المجالات - على سبيل المثال آلية استعراض الأقران أو حفظ السلام أو الحكم. ولا تقتصر المشاكل الأفريقية على الحكم السديد. بلى، إن الحكم السديد مشكلة، ولكن التحديات التي تواجهها أفريقيا أعمق من ذلك بكثير وتتطلب نهجا شاملا للتصدي لها.

وبشكل خاص، هناك حاجة ملحة إلى تمويل تطوير البنية التحتية، وهي عملية أساسية لزيادة الأنشطة الاقتصادية وتعزيز قدرة قطاع الأعمال على التنافس. وينبغي أيضا أن تستهدف المساعدة الدولية توفير فرص العمل من خلال تقديم الدعم للأنشطة الاقتصادية ذات العمالة الكثيفة. ولن نستطيع تخفيض مستوى الفقر المدقع والإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلا من خلال نمو اقتصادي واسع النطاق ومستدام.

ومع ذلك فالأحداث الأخيرة في غينيا - بيساو تطغى على ذلك التقدم. وما نشهده في ذلك البلد يبرز أن البلدان الخارجة من الصراعات لكي تنجح في الانتقال الصعب إلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع. تحتاج إلى اهتمام ومساعدة متواصلين من المجتمع الدولي. ويجب أن يتصرف المجتمع الدولي بحسب لكفالة توطيد العملية السياسية وتوليد أنشطة اقتصادية وانتعاش مستمر، حيث أن غياب تلك العناصر قد كشف ضعف عملية السلام التي نجمت عنها ثقافة العنف والقتل.

وأود أن أختتم كلمتي بالإشارة إلى ما صرح به الرئيس جواكيم شيسانو أثناء المناقشة العامة: "واليوم، نعمل على بناء ثقتنا الذاتية في جميع أنحاء أفريقيا ونهيمى الظروف اللازمة للتنمية المستدامة". (A/59/PV.4، الصفحة ٧): وبصورة أساسية السلام والاستقرار والحكم الرشيد السياسي والاقتصادي وفي الشركات.

وبالفعل فإن الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا هما الأداتان اللتان لجأ إليهما الأفارقة لمواجهة التحديات التي تجابه القارة في التحرك صوب نهضة أفريقية. وقد تسلم الأفارقة زمام مصيرهم ويضعون استراتيجيتهم الخاصة لتطوير الذات. ونشجع المجتمع الدولي على التمسك بذلك التصميم وتأييد جهود القارة الأفريقية لتحقيق هدفها المتمثل في نهضة أفريقية ونمو اقتصادي وتنمية مستدامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.

وفي منطقة البحيرات العظمى، بعد المذبحة في غاتومبا، أدت البلدان الأفريقية دورا رئيسيا في تخفيف التوتر بين جمهورية الكونغو الديمقراطية الشعبية وجيرانها بوضع تدابير لبناء الثقة. وبلغت تلك الجهود أوجهها بتفعيل آلية تحقق مشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية الشعبية ورواندا، وهي مبادرة تهدف إلى تيسير اشتراك سياسي فعال بين البلدين.

إن إنشاء الأمين العام مؤخرا لفريق الدعم الإقليمي مؤلفة من عدد من رؤساء دول أو حكومات أفارقة للمساعدة على حل جميع القضايا السياسية المعلقة وتحسين العلاقة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها يمثل خطوة مهمة إلى الأمام نقدرها حق قدرها. ونعتقد أن ذلك القرار سيعزز بالتأكيد آلية التحقق المشتركة، وفي الوقت نفسه يكفل المشاركة السياسية القوية للزعماء الأفارقة في البحث عن حلول للصراع في منطقة البحيرات العظمى.

وتتطلع لعقد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات العظمى المقرر عقده في دار السلام بـتـرانـيا في ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ولن تسهم نتيجة المناقشات للمواضيع الرئيسية المدرجة على جدول أعمال مؤتمر القمة - السلام والأمن والديمقراطية والحكم الصالح والتنمية الاقتصادية والقضايا الإنسانية والاجتماعية - في تعزيز عملية السلام والانسجام السياسي في المنطقة فحسب، ولكنها ستسهم أيضا في السلام والاستقرار والأمن والتعاون الاقتصادي الإقليمي في المنطقة.